وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر
فرع علوم مالية
تخصص: مالية المؤسسات

الموضوع:

مؤشرات السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2011-2013

من إعداد الطالبتين:
- نورة خلايفية
- زليـــخة يوسفـــي

تحت إشراف الأستاذة:
- صليـــحـــة بوزيـــد

السنة الجامعية: 2015/2014

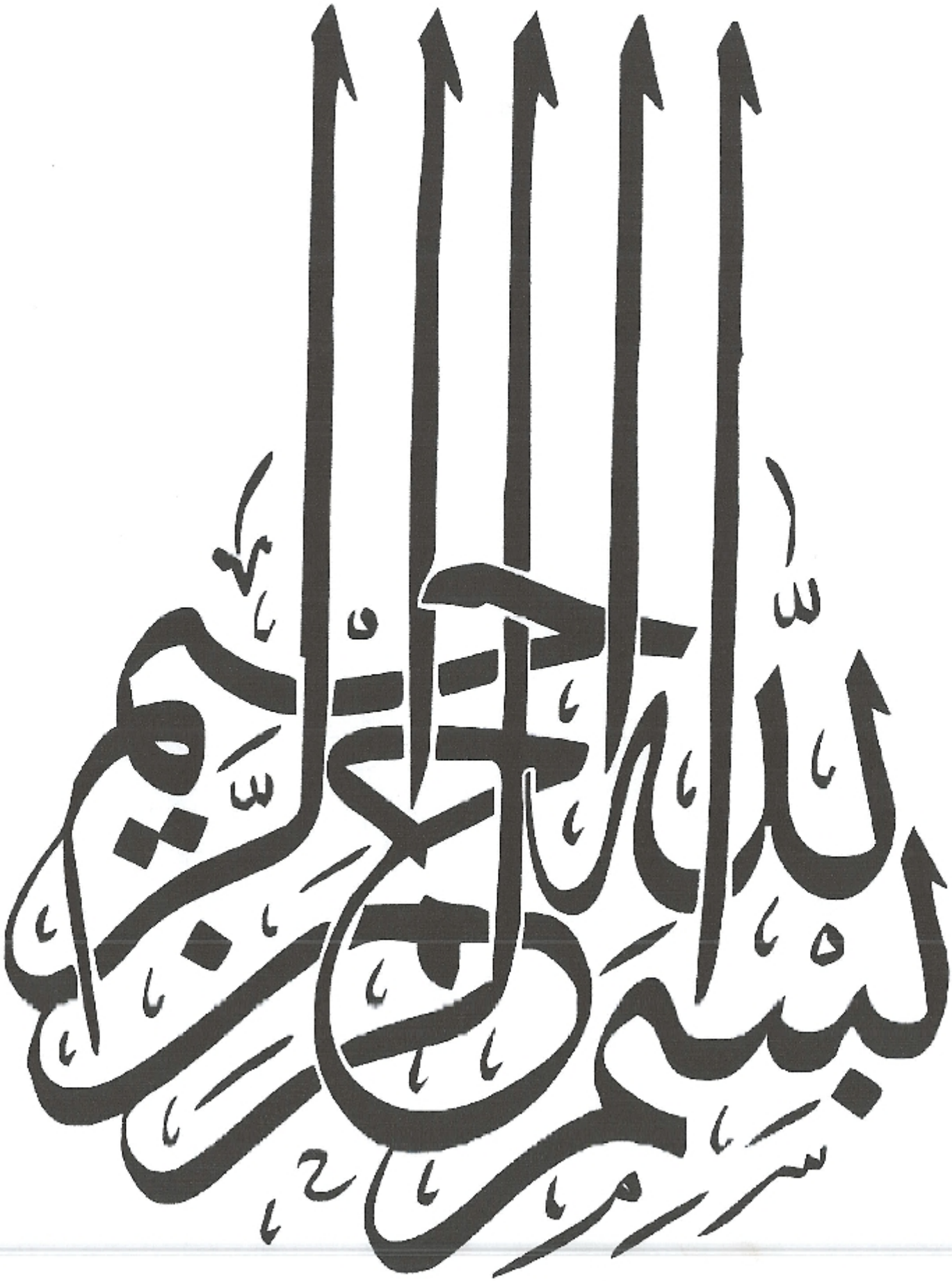
بسم الله الرحمن الرحيم

" دعـــــاء "

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم اختم بالسعادة أحلامنا وحقق بالزيادة آمالنا.

ربنا تقبل دعائنا .

آمين يا رب.

شكـــــر و عرفـــــان

الحمد والشكر لله الموفق الذي به تتم الأعمال الصالحات ، نشكره سبحانه وتعالى على عونه وحسن توفيقه لنا

في مسيرة انجاز هذا العمل.

من باب شكر الناس من شكر الله ، نشكر الأستـــاذة المشرفة في المقام الأول:

" بـــــــوزيد صليحة " التي وجهتنا إلى الأفضل دائما ، وأفاضت مذكرتنا من فيضها ولم تبخل علينا بنصائحها.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير ، لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ، دون أن ننسى جميع الأساتذة من الابتدائي إلى الجامعي نخص بالذكر الأستاذة:

ذيب نـــــورة ، وكل عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة "بوشقوف".

الفهـــرس

الفهرس: ص

قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... IX
المقدمة العامة..... أ–د

الفصل الأول: لمحة عن البنوك التجارية

تمهيد..... 2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية..... 3
المطلب الأول: النشأة والتعريف..... 3
أولا: نشأة البنوك التجارية..... 3
ثانيا: تعريفها..... 4
المطلب الثاني: أهداف وأهمية البنوك التجارية..... 5
أولا: أهداف البنوك التجارية..... 5
1/ الربحية..... 5
2/ السيولة..... 5
3/ الأمان..... 5
ثانيا: أهمية البنوك..... 6
المطلب الثالث: وظائف، ميزانية، وأنواع البنوك التجارية..... 6
أولا: وظائف البنوك التجارية..... 6
ثانيا: ميزانية البنك التجاري..... 8
ثالثا: أنواع البنوك التجارية..... 10
1/ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية..... 10
2/ من حيث حجم النشاط..... 10
3/ من حيث عدد الفروع..... 11
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول السيولة البنكية..... 13
المطلب الأول: تعريف السيولة وأبعادها..... 13
أولا: تعريف السيولة البنكية..... 13
ثانيا: أبعادها السيولة البنكية..... 14
المطلب الثاني: نظريات وأهمية السيولة..... 14

أولا: نظريات السيولة في البنوك التجارية..... 14
1/ نظرية القروض التجارية..... 14
2/ نظرية التبديل..... 15
3/ نظرية الدخل المتوقع..... 15
4/ نظرية إدارة الخصوم..... 16
ثانيا: أهمية السيولة البنكية..... 16
المطلب الثالث: مكونات وأنواع السيولة..... 17
أولا: مكونات السيولة..... 17
1/ السيولة الحاضرة..... 17
2/ السيولة شبه النقدية..... 18
ثانيا: أنواع السيولة..... 20
1/ السيولة القانونية..... 20
2/ السيولة الإضافية..... 20
3/ السيولة الاحتياطية..... 20
المبحث الثالث: وظائف ومعايير قياس السيولة والعوامل المؤثرة فيها..... 22
المطلب الأول: وظائف السيولة البنكية..... 22
أولا: السيولة لمقابلة سحب الودائع..... 22
ثانيا: السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات..... 22
المطلب الثاني: معايير قياس السيولة في البنوك التجارية..... 23
أولا: نسبة الرصيد النقدي..... 23
ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني..... 24
ثالثا: نسبة السيولة القانونية..... 24
رابعا: نسبة السيولة العامة..... 24
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية..... 25
أولا: عمليات السحب والإيداع..... 25
ثانيا: معاملات الزبائن مع الخزينة العامة..... 25
ثالثا: رصيد عمليات المقاصة بين المصارف..... 25
رابعا: موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف الأخرى..... 26

خامسا: رصيد رأس المال الممتلك..... 26
خلاصة..... 27
الفصل الثاني: الربحية في البنوك ومدى ارتباطها بعامل السيولة
تمهيد..... 29
المبحث الأول: ماهية الربحية..... 30
المطلب الأول: تعريف الربحية وخصائصها..... 30
أولا: تعريف الربحية..... 30
ثانيا: خصائص الربحية..... 31
المطلب الثاني: أهمية الربحية وأهدافها..... 31
أولا: أهمية الربحية لدى المصارف التجارية..... 31
ثانيا: أهداف الربحية..... 32
المطلب الثالث: معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية..... 33
أولا: القوة الايرادية أو العائد على الموجودات (ROA)..... 33
ثانيا: العائد على حقوق الملكية (ROE)..... 34
ثالثا: نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية..... 35
1/ صافي الهامش من الفوائد / الموجودات المنتجة للفوائد..... 35
2/ صافي الهامش من الإيرادات التشغلية الأخرى / متوسط الموجودات..... 36
3/ صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية / متوسط الموجودات..... 36
المبحث الثاني: محددات الربحية البنكية..... 37
المطلب الأول: المعلومات المالية اللازمة لحساب الربحية..... 37
المطلب الثاني: تكوين النتيجة..... 38
أولا: الناتج البنكي الصافي..... 39
1/ تعريف الناتج البنكي الصافي..... 39
2/ مكونات الناتج البنكي الصافي..... 39
ثانيا: النتيجة الإجمالية للاستغلال..... 40
ثالثا: نتيجة الاستغلال..... 41
رابعا: النتيجة الصافية..... 41
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحقيق النتيجة..... 42

أولا: أثر السعر..... 42
ثانيا: أثر حجم وهيكلة البنك..... 42
المبحث الثالث: مدى ارتباط السيولة بالربحية البنكية..... 43
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف..... 43
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية..... 44
المطلب الثالث: الموائمة بين السيولة والربحية..... 45
أولا: مدخل الأموال المشتركة..... 45
ثانيا: مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات..... 46
ثالثا: تحديد احتياجات السيولة وإدارة المركز النقدي..... 47
1/ تحديد احتياجات السيولة..... 47
2/ إدارة المركز النقدي..... 47
رابعا: الرقابة على سيولة البنك..... 48
1/ الرقابة المباشرة على سيولة البنك..... 48
1/1. سياسة سعر الخصم..... 48
1/ 2. سياسة الاحتياطي الإجباري..... 48
2/ الرقابة غير المباشرة على سيولة البنك التجاري..... 48
خلاصة..... 49
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بوشقوف_
تمهيد..... 51
المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 52
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره..... 52
أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 52
ثانيا: تطوره..... 52
المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه..... 54
أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 54
ثانيا: أهدافه..... 54
المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 55
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة – بوشقوف – "820"..... 58

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة 58
المطلب الثاني: مهام ، منتجات، و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – بوشقوف 59
أولا: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – بوشقوف –..... 59
ثانيا: منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – بوشقوف –..... 59
ثالثا: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة – بوشقوف –..... 60
المطلب الثالث: مختلف مصالح الوكالة و الهيكل التنظيمي لها..... 60
المبحث الثالث: تحليل النسب ودراسة العلاقة 64
المطلب الأول: تحليل السيولة البنكية..... 67
المطلب الثاني: تحليل الربحية البنكية..... 71
المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين السيولة والربحية..... 75
خلاصة..... 76
الخاتمة العامة..... 78
قائمة المراجع..... 81
الملاحق..... 85

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	ميزانية البنك التجاري	8
(2-1)	جدول خارج الميزانية	10
(1-2)	نموذج لجدول حسابات النتائج مختصر	37
(2-2)	مكونات الناتج البنكي الصافي للبنوك التجارية الفرنسية	40

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مسار لأهم النتائج في جدول حسابات النتائج	38
(2-2)	مدخل الأموال المشتركة	46
(1-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
(2-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بوشقوف	63
(3-3)	التمثيل البياني لنسب السيولة القانونية	68
(4-3)	التمثيل البياني لنسب الرصيد النقدي	70
(5-3)	التمثيل البياني لمعدل العائد على حق الملكية	73
(6-3)	التمثيل البياني لمعدل العائد على الودائع	74

المقدمة العامة وطرح الإشكال:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الأسس التي تستند عليها أية نهضة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا القطاع وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيز النمو الاقتصادي المستقيم.

والبنوك التجارية كوحدة أساسية للمنظومة المصرفية لأي دولة، أصبح عليها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، حيث يعتبر هذا الرهان أكثر من ضرورة. خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمالية والانفتاح العالمي للتبادل التجاري والخدمي.

وكما هو معروف فإن الأهداف الثلاث الرئيسية لأي بنك تجاري هي السيولة، الربحية والأمان، ليتشكل بذلك مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي مصرف أن يستغني عنه أو عن أي قطب منه.

لذلك يسعى دائما المصرف التجاري إلى انتهاج سياسات مختلفة تهدف بالدرجة الأساس إلى تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجاري من خلال تلبية الطلبات المختلفة كالقروض والتسليفات وسحب الودائع وغيرها مما يعزز ثقة العملاء به، وهذا يتطلب نوعا من التوازن ما بين مقدار السيولة المتوفرة لدى المصرف لمواجهة أي التزامات، وما بين استغلالها لتحقيق الأرباح.

الإشكالية:

إذا كانت السيولة هي الاحتفاظ بالأموال، والربحية هي تشغيل هذه الأموال: فهذا يقتضي طرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير السيولة المصرفية على الربحية المصرفية ؟

ولتسهيل الإجابة على هذا الإشكال المطروح تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العمليات التي تؤديها البنوك التجارية وما هي أهدافها؟
- ما المقصود بالسيولة المصرفية وهل يمكن حسابها؟
- ماذا تمثل الربحية على مستوى المصرف التجاري وكيف يمكن تقديرها؟
- وهل هناك علاقة تجمع بين السيولة والربحية الصرفيتين؟

فرضيات الدراسة:

وكمنطلق للدراسة ومحاولة منا الإجابة على هذه التساؤلات، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها وجلب عدد كبير من العملاء.
- تعتبر السيولة والربحية المصرفيتين من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها.
- يمكن حساب كل من السيولة والربحية المصرفيتين من خلال عدة نسب.
- لا توجد أية علاقة بين كل من السيولة والربحية المصرفيتين.

دوافع الدراسة:

ولقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة دوافع يمكن تلخيصها في ما يلي:

- كون الموضوع قيد الدراسة ضمن التخصص.
- فضول وميل شخصي لمعرفة كيفية تحقيق المصرف لأهدافه والموائمة بينها.
- الأهمية التي يحظى بها الموضوع، في الآونة الأخيرة، باعتبار السيولة والربحية هدفين أساسيين تسعى إليهما كل البنوك التجارية.
- معرفة كيفية عمل البنوك التجارية وكيفية حساب مؤشراتها.

أهمية الدراسة:

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع والمتمثلة أساسا في تقويم ربحية البنك التجاري وتبيان مدى تأثير السيولة المصرفية عليها.

أهداف الدراسة:

أما الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تكمن في:

- تسليط الضوء على هدفين مهمين لأي بنك تجاري وهما السيولة والربحية.
- قياس كل من السيولة والربحية المصرفيتين ومعرفة مؤشراتهما.
- معرفة العلاقة التي تربط بين كل من السيولة والربحية المصرفيتين.
- القيام بدراسة ميدانية للاطلاع على طبيعة وكيفية العمل على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

لقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث العلمية على مستوى عدة دول، حول العلاقة التي تربط بين كل من السيولة والربحية.وكانت من بين هذه الدراسات ما يلي:

دراسة الأسدي (2005 م): بعنوان إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة. وقد أجريت هذه الدراسة في العراق، فاشتملت على عينة من المصارف الحكومية العراقية.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية، وعلاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة.كذلك اتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفين قيد الدراسة تمثل أهمية كبيرة لها، ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.

دراسة حاتم مصطفى كنعان (2002م): بعنوان السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية للفترة ما بين 1985 1999م، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية، وكذلك تحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السيولة الكلية والفعلية ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني وبين معدل العائد على حقوق الملكية.

المناهج المتبعة وأدوات جمع وتحليل البيانات:

ولدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للحتمية التي أملتها طبيعة الموضوع، لأننا بصدد جمع وتحليل وتلخيص الحقائق المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة، كما اعتمدنا في بعض جوانب الموضوع على المنهج التاريخي بحكم تناولنا للتطور التاريخي للبنوك التجارية، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك في الفصل التطبيقي للدراسة، والذي تم فيه إجراء زيارة ميدانية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما اعتمدنا في هذا الفصل التطبيقي على جانب من الإحصاء، وذلك لمعرفة العلاقة بين كل من السيولة والربحية المصرفيتين.

التوثيق العلمي:

وفي سبيل إثراء الدراسة اعتمدنا على نوعين من أدوات البحث، حيث خصص البحث المكتبي لتغطية الجانب النظري للموضوع بالاعتماد على مجموعة من الكتب باللغة العربية واللغة الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الرسائل العلمية ومواقع الانترنت والنصوص التنظيمية.

أما البحث الميداني فقد تم من خلاله تغطية الجانب التطبيقي انطلاقا من زيارة البنك ومعاينة ميزانيته، كما اعتمدنا على بعض المجلات وكذا الموقع الرسمي الخاص بالبنك .

محتويات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى جزأين، حيث كرس الجزء الأول منه للدراسة النظرية للموضوع وذلك من خلال فصلين:

تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للسيولة المصرفية، من حيث المفهوم، المكونات والمؤشرات.

أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى الربحية المصرفية: مفهومها، محدداتها، مؤشراتها ومدى ارتباطها بالسيولة المصرفية.

أما الجزء الثاني من البحث فقد خصص للدراسة التطبيقية، حيث تم من خلاله دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بوشقوف-: تناولنا من خلاله تطبيق بعض المفاهيم النظرية والمتمثلة خاصة في النسب المالية ودراستها على أرض الواقع وذلك بالاستعانة بميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لثلاث سنوات.

صعوبات الدراسة:

وأخيرا لابد أن نشير إلى الصعوبات والعوائق التي صادفناها خلال فترة إنجاز العمل والخاصة بالجانب التطبيقي، والتي تمثلت في صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة التي تمس الموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى عدم الحصول على كامل المعلومات التي تساعدنا في حساب النسب ، حيث كان من الصعب الحصول على ميزانيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى الوكالة والتي لا تتعامل أساسا بالميزانية، أو على مستوى البنك الرئيسي .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسيولة البنكية

تمهيـــــــد:

تعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفير سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس.

وتكتسب السيولة في المصارف التجارية أهمية خاصة، حيث تكون التدفقات النقدية من والى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب الأموال النقدية خارج المصرف، وهذا الموقف يشكل تحد لإدارة المصرف، حيث يتوجب عليها العمل على تعزيز سيولتها النقدية وذلك من خلال توفير نقد كاف لديه يلاءم حجم المسحوبات من قبل المودعين ويلبي في نفس الوقت طلبات الاقتراض المقدمة من قبل العملاء.

لذا فقد ارتأينا تقسيم فصلنا الأول إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، أما المبحثين الآخرين فقد تحدثنا فيهما عن مفاهيم أساسية حول السيولة البنكية في إحدى المبحثين أما الآخر فقد تطرقنا فيه إلى وظائف ومعايير قياس السيولة البنكية.

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية:

تعد البنوك التجارية حلقة من حلقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد، حيث تمثل القروض البنكية أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية لدى البنك.

المطلب الأول: النشأة والتعريف:

لقد مرت البنوك التجارية بعدة مراحل عبر الزمن وتطور مفهومها تدريجيا وصولا إلى مفهومها المعاصر.

أولا: نشأة البنوك التجارية:

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل [العراق القديمة] سنة 4 آلاف قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، وحفظ الودائع ومنح القروض، ويعود ظهور البنوك بشكلها الحالي إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث ترافقت هذه الأخيرة مع ظهور فكرة النقود الورقية، فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية.

وكانت نشأة البنوك التجارية من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع(المعادن النميمة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة[1]، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، وبذلك تطور نشاط البنك(الصيرفي في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتلقي القروض بناءا على هذه الودائع بفائدة كذلك، وقد ظهر أول بنك سنة 1517 بالبندقية، ثم بنك "أمستردام" عام 1609..الخ، وبدأت بعدها تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم.[2]

[1] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.6.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.24.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية:

للبنك التجاري عدة مفاهيم أهمها:

-"البنك التجاري هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتعمل على الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض كالاستثمار".[1]

-"يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم لهم قروض".[2]

-"البنك التجاري هو نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".[3]

وعليه يمكن القول بأن البنك التجاري هو:

إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، كما تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء للمنتجين أو للتجار أو للمستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

[1] سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص.75.

[2] ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، مصر، بدون سنة نشر ، ص.273.

[3] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات-، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثالثة، 2003، ص.18.

المطلب الثاني:أهداف وأهمية البنوك التجارية:

للبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات أهداف تسعى لتحقيقها حتى تتمكن من الريادة.

أولا: أهداف البنوك التجارية:

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أمواله لابد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية باعتبارها الأهداف الأساسية عند إقرار سياسة الاستثمار هي:[1]

1/ الربحيـــــــــــة:

إن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه، لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها الأفراد، إضافة إلى الخسائر التي قد تنتج عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية والقروض التي قد يعجز عن استردادها.

2/ السيـــــــــــولة:

وهي أن تكون هناك نقود سائلة يتمكن بواسطتها البنك من سداد ما عليه في أي وقت.وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه الأخيرة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

3/ الأمان:

يتسم رأس مال البنك بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الودائع عن 10%، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب

[1] العديد من المراجع أهمها:

- زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية،2003،ص.157.
- أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك** ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ،الطبعة الأولى ، 2008 ، ص.18.
- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص.20.

خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

ثانيا: أهمية البنـــــــوك:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث كوسيط مالي بأدائه أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك فيما يلي:[1]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، إضافة إلى أن تكون الشروط والمدة تناسب الطرفين.
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

المطلب الثالث: وظائف، ميزانية وأنواع البنوك التجارية:

للبنوك بأنواعها عدة وظائف تقوم بها ولا يمكن للبنوك أن تستثمر دون وجودها:

أولا: وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية عادة بالوظائف التالية:[2]

- قبول الودائع بأنواعها المختلفة: ودائع لأجل، ودائع ادخارية (صناديق التوفير)، ودائع تحت الطلب، ودائع بأخطار.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص.10.

[2] عبد الهادي الفضلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2008، ص.28_29.

- تقديم القروض والسلف للعملاء (المستثمرين) لأجل لا يتجاوز عاما أو عامين أو ثلاثة أعوام. أي بما يعرف بالقروض قصيرة ومتوسطة الأجل.خصم الأوراق التجارية، (الشيك، الكمبيالة، السندات الإذنية) لحسابها.
- تحصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء.
- إصدار خطابات الضمان بنوعيها_الابتدائية والنهائية_التي يطلبها العملاء.
- فتح الاعتمادات المستندية التي يطلبها العملاء.
- إجراء التحويلات النقدية بين العملاء بمجرد أن يطلبوا ذلك.
- تأجير الخزائن الحديدية والمخازن للعملاء.
- حفظ الأوراق المالية(الأسهم والسندات).
- تحصيل كوبونات الأوراق المالية(الأسهم والسندات)، وبيع الأوراق المالية في سوق المال (بورصة الأوراق المالية) بناء على طلب حملة هذه الأوراق.
- القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية (الصرف الأجنبي) أو عمليات (الكامبيو). ويراد بالكامبيو: تحويل الأوراق، والعملات النقدية المعمول بها في دولة إلى ما يساويها من قيمة في دولة أخرى.
- فتح حسابات جارية للعملاء
- تسهيل سداد الديون من جهة إلى جهة أخرى بأيسر الطرق.

وفضلا عن الوظائف السابقة، فإن المصارف التجارية في عالم اليوم تقوم بجانب هذه الوظائف والتي تعد تقليدية بالنسبة لها ببعض الوظائف الحديثة مثل:

- أعمال السمسرة.
- تقديم الاستشارات الاقتصادية.
- أعمال أمناء الاستثمار.

ثانيا: ميزانية البنك التجاري:

تتكون ميزانية البنك التجاري كغيرها من الميزانيات من مجموعة من الأصول إضافة إلى مجموعة من الالتزامات والتي توضع على الشكل التالي:

جدول رقم (1-1): ميزانية البنك التجاري:

الموجودات (الأصول)	المبلغ
الصندوق، البنوك المركزية، الحسابات الجارية البريدية السندات العمومية والقيم المماثلة مستحقات من المؤسسات المالية ➢ تحت الطلب ➢ لأجل مستحقات من الزبائن ➢ ديون تجاريه ➢ مساعدات بنكية أخرى للزبائن ➢ حسابات مدينة عادية سندات اقتراض وسندات أخرى ذات عائدات ثابتة اشتراكات ونشاط محفظة السندات ➢ حصص في الشركات التابعة مثبتات غير مجسمة مثبتات مجسمة أصول(موجودات) أخرى حسابات التسوية	
مجموع الموجودات	
الالتزامات (الخصوم)	
البنوك التجاريه، الحسابات البريديه الجاريه ديون للمؤسسات المالية ➢ تحت الطلب ➢ لأجل حسابات الزبائن الدائنة	

جدول رقم (1-2): خارج الميزانية.

التزامات لفائدة البنوك والمؤسسة المالية	الالتزامات المقدمة	الالتزامات المستلمة
التزامات لفائدة الزبائن		
ضمانات بأمر المؤسسات المالية		
ضمانات بأمر من الزبائن		
الالتزامات المستلمة من المؤسسة المالية		
مجموع خارج الميزانية		

sourse: M dubernet, IDEM , P.22.

ثالثا: أنواع البنوك التجارية:

هناك عدة معايير لتقسيم البنوك التجارية أهمها:[1]

1/ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: قسمت إلى:

1/1: بنوك تجارية عامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجاريه، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2/1: بنوك تجارية محلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد. ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحدودة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2/ من حيث حجم النشاط: تقسم إلى:

1/2: بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2/2: بنوك التجزئة:

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ، دار المناهج ، الأردن ،2006 ، ص.32.

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل مع الأفراد، وبذلك فإن هذه البنوك تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3/ من حيث عدد الفروع: وتمثلت في:

1/3: البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تتخذ في الأغلب شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة لا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنوك، وبطبيعة الأمر فإن المركز الرئيسي يصنع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدول وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

2/3: بنوك السلاسل:

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها: كذلك فهو ينسق بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

3/3: بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركات القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه البنوك في أوربا الغربية والولايات م.أ.

4/3: البنوك الفردية:

[1] المرجع نفسه، ص.32.

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، وبذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر. [1]

[1] المرجع نفسه ،ص.33.

المبحث الثانـــــي: مفاهيم أساسية حول السيولة البنكية

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، مما يحتم عليه الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة.

المطلب الأول: تعريف السيولة وأبعادهـــــا

تعد السيولة من بين الأهداف الرئيسية للبنك والتي يجب عليه أن يحققها، مع الأخذ في الحسبان مختلف أبعادها.

أولا: تعريف السيولة البنكية:

لقد تناولت العديد من المراجع مفهوم ما يعرف بالسيولة، وقد اخترنا بعضا منها كالتالي:

- " تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله."[1]
- " السيوله تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع."[2]
- " السيولة هي توفير النقود بالكميات وفي الأوقات التي يحتاجها البنك بتكاليف مقبولة، ويعد البنك ذا سيولة عندما يكون بإمكانه توفير النقد اللازم لمصاريفه بتكاليف معقولة وفي الأوقات اللازمة، وهذا يعني إما أن يكون للبنك الأموال النقدية السائلة عند الحاجة، وإما أن يكون بإمكانه توفيرها بالاقتراض أو ببيع بعض الأصول."[3]
- " السيولة هي عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع."[4]

---

[1] محمود عساف، إدارة المنشآت المالية"البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"، مكتبة عين شمس، مصر، 1986، ص.129.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص.141.

[3] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص.273.

[4] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص.187.

مما سبق يمكن وضع تعريف للسيولة المصرفية كالتالي:

السيولة هي احتفاظ البنك بجزء من أصوله بأشكال سائلة أو شبه سائلة، تمكنه من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، إضافة إلى تلبية طلبات القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

ثانيا: أبعـــــاد السيـــولـــــة:

للسيولة ثلاثة أبعاد هـــي:[1]

1/ الوقـــــــت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

2/ المخاطـــــرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

3/ التكلفـــــــة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

المطلب الثـــــــاني: نظريات وأهمية السيولة:

هناك عدة نظريات تطرقت لمشكلة السيولة في البنوك التجارية، نظرا لأهميتها:

أولا: نظريات السيولة في البنوك التجارية:

لقد ظهرت عدة نظريات متوالية حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنك التجاري، وتحديد مصدر هذا المشكل وتقديم البدائل الكفيلة التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك ومن أهم هذه النظريات نذكر:

1/ نظرية القروض التجارية:

وترى هذه النظرية أن معظم موارد البنك التجاري تأتي من الودائع تحت الطلب أو قصيرة الأجل، الشيء الذي يتطلب أن تقتصر عمليات البنك على العمليات المصرفية البحتة، وهي قبول الودائع واستثمارها في الائتمان قصير الأجل والذي يتخذ في جوهره قروض تجارية: حيث أن هذه الأخيرة تتمتع بنصفية ذاتية*، لأنها تنشأ عن عمليات تجارية حقيقية، وعليه يتحول هذا النوع من القروض تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات أو سحب الأوراق للوفاء بنفقات صنعها أو تمويل عمليات تسويقها. ومن ثم

[1] Howells Peter and Brain Keith, **financial markets and Institution**, 3th ed, prentice Hall, 2000. P.8.

يذهب البنك إلى استثمار الودائع في الإقراض متوسط أو طويل الأجل، أو المساهمة في تأسيس المشروعات الجديدة أو المشاركة في رأسمال المشروعات القائمة.[1]

وقد انتقدت هذه الفكرة على أساس أن سيولة أصل معين لا تتوقف على طبيعته بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر عند الحاجة إلى ذلك، وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، فإذا كانت سوقا متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل في سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل.[2]

2/ نظرية التبديل:

وهي تطور للنظرية الأولى، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك التجارية على تلك الأصول، كما لا تعتبرها الأكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه.

فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فان مركز البنك التجاري لن يتأثر في حالة ما إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول، للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.[3]

3/نظرية الدخل المتوقع:

وهي تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية، وتبدأ هذه النظرية تحليلها انطلاقا من فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد التي تأخذ بها نظرية القروض التجارية، حيث أن ذلك ليس مضمونا في المواعيد المقررة بشكل مطلق، خاصة في حالات التضخم وتقلبات الأسعار، والى غير ذلك من العوامل التي قد تؤثر في إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض، وعليه فان الأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية

---

[1] رابس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص.94.

* المقصود بالتصفية الذاتية هو القروض التي تمنح لمدين قادر على الدفع وتقوم أدلة قوية على ارتباطه بعملية تجارية يؤدي إتمامها إلى حصوله على النقود ومن ثم الوفاء بالتزاماته، وأهم صور تلك القروض هي التي تمنح بمناسبة خصم الورقة التجارية.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1997، ص.113.

[3] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1991، ص.130.

العملية، ومقدار الدخل المتوقع وذلك هو الذي يحدد سياسة البنك في منح القروض أو رفضها، سواء تعلق الأمر بقروض قصيرة أو طويلة الأجل.[1]

4/ نظرية إدارة الخصوم:

بينما ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في البنك، فان هذه الأخيرة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع.

فإذا ما تعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنها التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق إعادة الخصم* للأوراق التجارية أو بيع بعض الأوراق الحكومية أو غيرها، كذلك ترى هذه النظرية أن على البنك أن يشتري ما يحتاج إليه من السيولة، فباستطاعته الاقتراض من السوق النقدية، أي من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة والحكومية، أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها، وهذه السياسة التي تفسر في الوقت المعاصر زيادة الودائع ما بين البنوك، وتنوع وتعدد أشكال الودائع وشهادات الادخار، والإيداعات المختلفة والتمايز في أسعارها، ونمو عمليات البنوك وتوافر السيولة.[2]

ثانيا: أهمية السيولة البنكية:

للسيولة أهمية كبيرة للبنوك التجارية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراريته ونموه.
- تكسب السيولة البنك سمعة طيبة لدى الأطراف التي يتعامل معها(العملاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، المستثمرين، الملاك...)وكذلك الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية ، وإلى عدم الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية المخاطر المالية.
- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ربحية البنك وقدرته على البناء والنمو.

---

[1] رضا آل علي، **إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص.194.

*إن إعادة الخصم بمفهومها البسيط هي عملية شراء بطريقة فورية للدين لأجل(الورقة التجارية) قبل تاريخ استحقاقها، وذلك عن طريق قيام البنك بإعادة تحديد(تسييل) أوراقه التجارية والمالية وما لديه من سندات الخزينة بواسطة إعادة الخصم لدى البنك المركزي، ويحصل هذا الأخير على فائدة مقابل الخدمة التي قدمها للبنك التجاري تسمى"معدل إعادة الخصم"، ومن أجل ذلك تضع البنوك التجارية في محفظتها المالية مختلف أصناف الأوراق السابقة الذكر للقيام بهذه العملية بهدف تلبية متطلباتها من السيولة النقدية.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، لبنان، الطبعة الثانية، 1987، ص.199.

- تؤدي إدارة السيولة الجيدة إلى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في إدارة البنك.[1]
- السيولة تعد من أهم المهام لإدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره(الإدارة)، إذ أن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسة وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الأرباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له، ومن جهة أخرى فان انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله.[2]

المطلب الثـــــالث: مكونات وأنواع السيولة

تحتوي السيولة على عدة مكونات (مصادر)، كما أنها تنقسم إلى عدة أنواع.

أولا: مكونات السيولة:

يمكن تصنيف مكونات أو مصادر السيولة إلى مكونين أساسيين هما:

1/ السيولة الحاضرة: وهي عبارة عن النقدية لدى البنك والتي تكون تحت تصرفه، وتشمل ما يلي:

1/1: النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية، مساعدة وأجنبية.[3]

2/1: الشيكات تحت التحصيل: وهي الشيكات التي يودعها عملاء البنك فيه لتحصيلها بالنيابة عنهم، وتعتمد سيولة هذه الشيكات على إمكانية تحصيل قيمتها من البنوك المسحوبة عليها، فقد يكون بها شيكات دون أن يقابلها أرصدة تغطيها، فتفقد هذه الشيكات سيولتها، ولذا فعلى البنك دراسة هذه الشيكات للتأكد من درجة سيولتها.

3/1: الأرصدة الدائنة لدى البنك المركزي: حيث يشكل رصيد البنك لدى البنك المركزي جزءا من مكونات السيولة، إذ تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة للوفاء بمتطلبات الاحتياطي النقدي حسب ما يحدده البنك المركزي، من أجل حماية المودعين لدى البنك، وقد يحتفظ بمبالغ إضافية لدى البنك المركزي لتعزيز مركزه خاصة عند إجراء التسويات بين البنوك بعضها ببعض من خلال البنك المركزي.

د-الأرصدة الدائنة لدى البنوك الأخرى: وهي على أنواع منها

---

[1] حماد طارق عبد العال،إدارة السيولة في الشركات والمصارف"قياس وضبط السيولة"،الدار الجامعية، مصر، 2012، ص.17-18.

[2] بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد- ، من المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

[3] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص.188.

– ودائع بإخطار سابق: وهذا النوع يفقد سيولته إلى أن يحين موعد استحقاقها، ويخطر البنك الذي تودع لديه هذه الأموال بضرورة ردها.

– الحوالات النقدية المستحقة الأداء التي تتمتع بسيولة سريعة.[1]

–أرصدة يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك الأجنبية والمراسلة من أجل تسوية المعاملات الأجنبية، أو ما يتم قيده لدى هذه البنوك لحساب البنك نتيجة إيداعاته لديها، وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية.

2/ السيولة شبه النقدية: وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي تستحق في مدة تقل عن السنة[2]، وتتسم بالخصائص التالية:

– تستحق في مدة تقل عن سنة، ويستحق معظمها في مدة تقل عن ثلاثة أشهر.

– تتمتع بدرجة عالية من الضمان.

– أسعارها ثابتة نسبيا، فالتذبذب في أسعارها قليل.

– تتمتع بدرجة عالية من السيولة.

– مخاطر قليلة عن المستثمر.

– تدر عائدا قليلا لأدوات الاستثمار الأخرى بسبب سيولتها العالية.[3]

وفيما يلي أهم هذه الأدوات:

1/2: أذونات الخزينة:

وهي التزامات قصيرة الأجل تصدرها الحكومة بانتظام لتغطية احتياجاتها النقدية الناتجة عن عدم انتظام تدفق واردات الحكومة من الضرائب، ويعد الاستثمار فيها عديم المخاطرة، وهي من أكثر أدوات السوق النقدي من حيث سهولة تسويقها، وتباع بخصم، أي يدفع المستثمر فيه مبلغا أقل من قيمتها الاسمية، وعند الاستحقاق يحصل على القيمة الاسمية، ويمثل الفرق بين ما دفعه المستثمر وما يحصل عليه عند الاستحقاق، العائد على الاستثمار في هذه الأذونات، وتمتاز هذه الأذونات بالخصائص التالية:

– خلوها من المخاطر. — السيولة العالية.

---

[1] محمود عساف وطلعت عبد الحميد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص.138.

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف "السياسات المصرفية–تحليل القوائم المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص.213.

[3] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص.380.

- المعاملة الضريبية:عادة ما يكون العائد عليها معفى من الضريبة.

- صدورها بفئات قليلة: يجعلها أكثر جاذبية للمستثمر.[1]

2/2: اتفاقيات إعادة الشراء:

وهي اتفاقيات بين طرفين تتم عندما يرغب حامل الورقة المالية في تحويلها إلى نقد لفترة معينة من الزمن يتفق عليها مع طرف آخر، فيبيعه إياها لهذه الفترة، وبعد انتهاء هذه الفترة يقوم الطرف البائع بإعادة شرائها بسعر أعلى بقليل من السعر الذي باع به الورقة، حيث يمكن للبنك أن يقوم بشراء الورقة بسعر، ثم يعيد بيعها لمن اشتراها منه بسعر آخر، ويستفيد من فرق السعرين.

3/2: القبولات البنكية:

وهي من أقدم أدوات السوق النقدي، حيث يتم بموجبها توقيع المستورد على سحب لسداد قيمة مستوردات بعد مدة معينة، ومن ثم يختم البنك عليها بعبارة "مقبول"، أي يضمن دفع قيمتها من طرف المستورد في التاريخ المحدد، فيصبح اسمها قبولات بنكية، مما يجعلها أداة مالية تتداول في السوق النقدي، إذ يمكن للبنك أن يشتريها بأقل من قيمتها وينتظر حتى تاريخ الاستحقاق، ويستفيد من الفرق ما بين السعر الذي اشترى به الورقة وبين قيمتها الفعلية، كما يمكنه بيعها في حالة حاجته للسيولة.[2]

4/2: الأوراق التجارية:

بدأ التعامل بها منذ بداية القرن الثاني عشر، وهي سندات اذنية قصيرة الأجل تصدرها شركة لتقترض بموجبها قرض قصير الأجل، فيمكن للبنك الاستثمار فيها بشرائها والحصول على عائد منها.[3]

وهناك أدوات مالية أخرى قصيرة الأجل تتسم بالسيولة والعائد المنخفض، مثل: الكمبيالات المخصومة التي تقوم البنوك بخصمها للتجار مقابل فائدة معينة، ويمكنها أن تعيد خصمها لدى البنك المركزي بسعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي منحته للتجار، ومن ثم يشكل الاستثمار فيها استثمارا سائلا ومدرا للربح في الوقت نفسه، وكذلك القروض بالعملات الأوروبية وهي إقراض الودائع المودعة لدى البنك في خارج البلد الأصلي له، وتمنحها البنوك لفترة تتراوح بين عدة أيام وأشهر قليلة.[4]

---

[1] هشام حير، مرجع سبق ذكره ، ص.278-279.

[2] محمد سلطان وآخرون، إدارة البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص.90.

[3] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص.96.

[4] هشام حير، مرجع سبق ذكره ، ص.279.

ثانيا: أنواع السيولة:

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1/ السيولة القانونية:

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية، وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر، وتتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال يحجبها البنك التجاري عن التوظيف، وهي تتضمن ما يلي:[1]

1/1: احتياطي نقدي:

يقدر بنسبة 20% من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات، ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.

2/1: أصول سائلة:

لا تقل عن 10% من إجمالي ودائع البنك والتزاماته، وتمثل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من الأسهم وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية، وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية والكمبيالات الجيدة.

وبهذا تكون جملة الاحتياطات القانونية لدى البنوك 30% من مواردها على الأقل.

2/ السيولة الإضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر لها عائدا عاليا.

3/ السيولة الاحتياطية:

تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن بعض أصولها كالكمبيالات الجيدة الخصومة أو

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.159.

الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو المحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية. وهذا التمويل لا شك أنه يقتضي توفير قدر من السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت، كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي بضمان بعض الأصول عندما تواجه بعمليات سحب كبيرة لا تكون متوقعة من قبل.

لهذا فان البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة احتياطية عند وقت اللزوم.[1]

[1] المرجع نفسه، ص.160.

المبحث الثالث: وظائف ومعايير قياس السيولة والعوامل المؤثرة فيها

من أولى الأولويات في البنوك التجارية هو الوجود الدائم للسيولة وحتى يتمكن البنك من معرفة كمية السيولة المتوفرة لديه، هو بحاجة لعدة نسب ومعايير لحسابها، كما أن للسيولة عدة وظائف في البنك التجاري وتتأثر بعدة عوامل مما يجعلها غير مستقرة في مستوى معين.

المطلب الأول: وظائف السيولة البنكية

من أهم الوظائف الأساسية للسيولة المصرفية في المصرف التجاري ما يلي:

أولا: السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى ودائع تحت الطلب، توفير،آجلة،...إلخ، أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية،...إلخ، ولكن الأهم معرفة درجة أوإحتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

- تصنف الودائع من حيث أغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع :
  - ودائع مؤكدة السحب.
  - ودائع محتملة السحب.
  - ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن أمثلة الودائع المؤكدة السحب-المرتبات المحولة على البنك-، فقد يتم سحبها خلال أسبوع وكذلك الحال أيضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

بصفة عامة تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع الغير مستقرة...،لذلك من الأنسب استثمار هذه الودائع فب أصول أكثر سيولة تتناسب و تواريخ استحقاقها مع أزمة سحب هذه الودائع

ثانيا: السيولة لأغراض تلبية القروض و السلفيات:

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة اكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض و السلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض و السلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة، موسمية أو مؤقتة.[1]

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، ص.ص.110- 114

المطلب الثاني: معايير قياس السيولة في البنوك التجارية

يعتمد البنك التجاري على عدة نسب أو معايير لتقييم السيولة لديه وهي كالتالي:

أولا: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

و يتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها ، أي أنه هنالك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي و السيولة .

و يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب و الإيداع ، ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان ، ويترتب على ذلك تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري .

و ما يهم المسؤولون في هذه الحالة ليس التغير في حجم الرصيد النقدي بل التغير في نسبة كمعيار لمعرفة سيولة التجاري ، وتتأثر هذه النسبة بعدة عوامل إيجابيا أو سلبيا ، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي :

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المنظمات
- سداد قروض سبق ان أقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين .
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية مثلا .
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي ،و ليس عن طريق تجميد الاحتياطات .
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة .

والعكس، أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني:

المقصود بنسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري النسبة التي يتم حسابها طبقا لتعليمات البنك المركزي، والتي تلزم البنك التجاري بأن يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد بنسبة معينة مما لديه من ودائع، وتمثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي وبعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري.[1]

حيث كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وفي أوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية على سداد التزاماته المالية.[2]

ثالثا: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{أصول نقدية وشبه نقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- وتشير المعادلة السابقة إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي أنه هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.[3]

رابعا: نسبة السيولة العامة:

وتعبر هذه النسبة على مقدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا للتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والموائمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القرض من هذه

[1] محمود سحنون،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.129.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص.195.

[3] رضا صاحب أبو حمدان آل علي، مرجع سبق ذكره، ص.195.

النسبة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع، ومراقبة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة:

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر وإن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي:[2]

1) عمليات الإيداع والسحب:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية(ورقية ومعدنية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع؛ أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري

2) معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة.

ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- ❖ أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري
- ❖ استرداد مبالغ السندات الحكومية التي باعها الزبائن في فترة سابقة
- ❖ عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- ❖ تسديد الضرائب إلى الحكومة
- ❖ شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل
- ❖ سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريديه نظرا لأن الفوائد التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر

3) رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

---

[1] اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، الدار الجامعية، لبنان، 1972، ص.80.

[2] رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف-مدخل تحليلي كمي معاصر-، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص.ص.185-186.

تزداد سيولة المصرف التجاري ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى إحتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية. وتجب الملاحظة هنا، أن عمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائنا قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس.

4) موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف الأخرى:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده للمصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها في منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ويوسع سيولتها المصرفية مما يوسع في التحليل الأخير قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

5) رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تتعدد قدرته الإقراضية وتنخفض مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.[1]

[1] أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر) ،الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص.194.

خلاصـــــــــــــة:

تعتبر السيولة أحد المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط البنوك التجارية، وعلى هذا الأخير أن يحتفظ بقدر كاف منها محافظة على مركزه المالي وكسب ثقة المتعاملين والمودعين، ويضع البنك المركزي النسب المالية التي تساعده في تحقيق ذلك الهدف، باعتباره السلطة النقدية المسؤولة على استقرار ورقابة نشاط مختلف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي.

الفصل الثاني:

الربحية في البنوك و مـــدى ارتباطها

بعامل السيولـــــة

تمهيد:

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثرواتهم، وهو مصدر ثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف وهو الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونه مؤشرا هاما لقياس كفاءته في استخدام الموارد الموجودة لديه.

وتعتبر الربحية التي هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المشروعات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها هدفا تتطلع لتحقيقه كل الإدارات في المصارف التجارية، فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، لذا هي مؤشر لأداء المصرف التجاري.

ولهذا سنتحدث في هذا الفصل عن الربحية المصرفية من خلال ثلاث مباحث.

حيث يتناول المبحث الأول ماهية الربحية البنكية والمبحث الثاني محددات الربحية البنكيه أما المبحث الثالث فيتناول مدى ارتباط الربحية بالسيولة.

المبحث الأول: ماهية الربحية

تعمل البنوك التجارية على تحقيق الربحية باعتبارها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه إلى جانب هدفي السيولة والأمان، وذلك من خلال حرصها على تحقيقها بشتى الوسائل والإمكانيات اللازمة فهي تعمل على تسخير وتجنيد كل طاقاتها المادية والبشرية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وبالتالي فالربحية ماهي إلا انعكاس ودليل على مدى فعالية عملية التسيير.

المطلب الأول: تعريف الربحية وخصائصها

إن الغرض الأساسي لأي مؤسسة بما فيها البنوك هو المحافظة على مكانتها في السوق وعدم الإفلاس والاندثار، مما يجعلها تعمل باستمرار وبأكبر نشاط وأقل تكلفة من أجل تحقيق الربحية لمزاولة نشاطها.

أولا: تعريف الربحية

هناك تعاريف عدة للربحية نذكر منها:

ـ"هي المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها؛ وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل."[1]

ـ" فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة."

ـ" أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة."[2]

ـ" يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علما بأن الاستثمارات هي قيمة الموجودات أو حقوق الملكية."[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم والمبادئ والتجارب ـــ تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، 2005، ص477.

[2] رضا صاحب أبو حمد وفائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، جامعة الموصل، 2005، ص333.

[3] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة العامة، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، 1989، ص42.

من التعريفات السابقة يمكن استنتاج تعريف الربحية كما يلي:

❖ فالربحية هي المؤشر الهام في تقييم أداء المصرف التجاري وهي تمثل العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها.

ثانيا: خصائصها:

هناك جملة من الخصائص نذكر أهمها:[1]

_ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة،مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخلها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأفراد المشاركة.

_ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير.

_ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه

المطلب الثاني: أهمية الربحية وأهدافها

للربحية أهمية بالغة في البنك التجاري وأهداف متعددة لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: أهمية الأرباح لدى المصارف التجارية

للأرباح في المصرف التجاري منافع عدة منها:[2]

❖ الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، الاستثمار، ومخاطر التصفية الإجبارية، ومخاطر السرقة والإفلاس، ومخاطر سعر الفائدة....إلخ.

❖ الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

❖ الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه:

_ إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.

_ تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأسماله.

---

[1] سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص59.

[2] باسل حبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2006، ص85.

_ إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.

- ❖ تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- ❖ تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.
- ❖ تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح

ثانيا: أهداف الربحية:

تتمثل أهداف الربحية في تحقيق ما يلي:[1]

- ❖ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- ❖ تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- ❖ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.
- ❖ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة.

ويمكننا القول بأن الربحية هي الهدف الاستراتيجي الذي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح سيؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

[1] سعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص59.

المطلب الثالث: معايير قياس الربحية لدى المصارف التجارية

تتعدد معايير قياس الربحية فنجد أن هنالك عدة معايير تستخدم في قياس ربحية المصارف وهي:

أولا: القوة الإرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الإرادية أو العائد على الموجودات بأنها قدرة استثمار معين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه.

أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة.

وتعتبر القوة الإرادية مقياسا جيدا للحكم على كفاءة المؤسسة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى وكذلك المؤسسات الأخرى، كما تساعد في التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.[1]

وتعد القوة الإرادية مقياسا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلا في العمليات العادية للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى.

ويتم احتساب القوة الإيرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول كما يلي:

القوة الإرادية = معدل دوران الأصول × هامش ربح العمليات.

$$= \frac{\text{صافي الفوائد}}{\sum \text{الموجودات}} \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي الفوائد}}$$

$$\text{القوة الإرادية} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وهي معادلة تتصف بقدر كاف من الشمول إذ يدخل في حسابها عناصر الأصول إضافة إلى بنود قائمة الدخل التي لها علاقة مباشرة بالعمليات وتستند على مفهوم صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية.

[1] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص74.

ويشتق من هذا المقياس عدة مقاييس منها:[1]

1/ الدخل من إجمالي الفوائد/ متوسط الموجودات:

تقيس هذه النسبة العائد من مصدر الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي:

(الموجودات في أول المدة + الموجودات في آخر المدة مقسومة على الرقم 2)

2/ الدخل من صافي الفوائد/ متوسط الموجودات:

حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

3/ صافي الربح/ متوسط الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لموجوداته ومطلوباته. حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي والنفقات من فوائد مدفوعة ومصاريف إدارية وعمومية.

ومن خلال الممارسة العملية فقد تأكد شيوع استخدام هذه النسب كمعيار لقياس الأداء وتحليله نظرا لارتباطه بصفة الشمولية، حيث نجده متضمنا لجميع عناصر الموجودات وقائمة الدخل وهذا ما يؤكده مؤيدو استخدام النسب.

ثانيا:العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر،وهو يدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:[2]

[1] نبيل شاكر، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998، ص394.

[2] خلف فليح، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة:

❖ حقوق الملكية:

هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.[1]

❖ صافي الدخل:

ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

- ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات(كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر(الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.
- ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية، ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية وعندما لايوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.[2]

ثالثا: نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

وتشمل العديد من النسب أهمها:

1/ صافي الهامش من الفوائد/ الموجودات المنتجة للفوائد: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد

[1] Sylvie de coussergues, Gestion de la banque du diagnostic à la stratégie, édition dunod, paris, 5eme édition,2007, p119.

[2] شاكر نبيل، مرجع سبق ذكره، ص397.

2/ صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/ متوسط الموجودات: وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيراداته من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال حاصل قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى – الأعباء التشغيلية الأخرى) على متوسط الأصول.

3/ صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية/ متوسط الموجودات: وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف من مصادر دخله العادية(الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى...إلخ) إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات ولا تشملالعمليات غير العادية (مثل بيع أصول المصرف أو التجهيزات...إلخ) وتختلف هذه النسبة عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا توجد فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها

وهي تساوي(صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العمليات الاستثنائية مقسومة على متوسط الموجودات).

المبحث الثالث:مدى ارتباط السيولة بالربحية البنكية:

تتأثر الربحية البنكية بالعديد من العوامل والتي من بينها السيولة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف:

هناك بعض السياسات التي تتبعها المصارف، وتلتزم بها للمحافظة على بقاءها واستمرارها وهي تؤثر بشكل أو بآخر على مقدار الربحية التي يحققها ومن أهمها:[1]

- رغبة المصارف في تدعيم مركزها المالي وذلك عن طريق تدعيم الاحتياطات الحرة والمخصصات التي تواجه مخاطر معينة.
- التزام المصرف بجانب الأمان في اتخاذ قراراته التمويلية.
- تغيرات أسعار الفائدة هي من أهم العناصر التي تتحكم في حجم أرباح المصرف ولا يمكن فصله عن قرار التمويل، إذ أنه يعد جزءا من هذا القرار، وقد ازدادت أهمية هذا العنصر في الآونة الأخيرة نتيجة التقلبات السريعة في أسعار الفائدة.
- رغبة المصارف في توفير السيولة في أصولها وهذا سيشكل المردودات السلبية لربحية المصرف وذلك لتقاطع الربحية مع السيولة.
- رغبة المصارف في تقليل المخاطر الناتجة عن سحب الودائع ورغبتها في زيادة موارد المصرف بحيث تضمن استمرارها في مزاولة نشاطها وليس ثمة شك في أن اطمئنان المودعين على ودائعهم تعد نتيجة حتمية لتدعيم المركز المالي للمصرف.
- رغبة المصارف في إبقاء علاقة وطيدة مع الزبائن من خلال منحهم تسهيلات كبيرة تؤدي إلى التأثير في أرباح المصرف.
- سياسة المصرف في عدم دخول منافسين جدد فيعمل على تقديم الخدمات بأقل الأسعار.

[1] رضا صاحب أبو حمد ، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 ،

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين السيولة والربحية:

نظريا هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية.

يعد النقد أكثر الأصول سيولة، ويعد الاحتفاظ به استثمارا عاطلا لأنه لا يدر عائدا. وكلما قام البنك بتوظيف جزء من النقد لديه في أصل آخر كان ذلك توجها نحو تحقيق عائد من هذا التوظيف وقلة السيولة لديه، ومن ثم فكلما قام البنك بتوظيف جزء من أمواله كان ذلك أقدر على تحقيق ربح؛ ولكن على حساب التضحية بالسيولة، فالأموال الموظفة في القروض ليست سائلة كالنقد الذي في خزائن البنك، ولكن هذه القروض تحمل فوائد للبنك تساعده في تحقيق ربح، بينما الأموال المكدسة في خزائن البنك لا تحقق ربح، أي أن هناك علاقة بين الربحية والسيولة تتمثل في أن البنك إذا أراد أن يزيد حجم ربحيته فعليه توظيف الأموال في موجودات أقل سيولة، وإذا أراد أن يحتفظ بسيولة عالية فعليه أن يبقي الأموال موظفة في النقد في خزائنه مما يعني التضحية بالربحية على حساب زيادة السيولة مما يعني التعارض بين الربحية والسيولة.

وينتج التعارض بين الربحية والسيولة عن التعارض بين أهداف الأطراف الرئيسيه المعنيه بشؤون البنك، وهما الملاك والمودعون، حيث يهدف الملاك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن تعويضا لمخاطرهم، الأمر الذي يؤثر سلبا على سيولة البنك، وأصحاب الودائع يرغبون في احتفاظ البنك بقدر من السيولة، وأن يستثمر أموالهم في استثمارات قليلة المخاطرة مما يؤثر على ربحية البنك، لذلك يسعى البنك إلى التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين.[1]

[1] هشام جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص.274.

المطلب الثالـــــث: الموائمة بين السيولة والربحية:

إن المصرف الذي يحتفظ بالسيولة الكبيرة لسوف يفقد أرباحا كان من الممكن أن يتجنبها بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، و من هنا وجب وضع طرق لحل التعارض بين السيولة و الربحية[1]

أولا: مدخل الأموال المشتركة:

ليس غريبا أن تفكر إدارة المصرف في إدارة الأصول والخصوم من اجل تحقيق توازن امثل بين الربحية والسيولة، واحد المداخل في إدارة الأصول والخصوم هو مدخل الأموال المشتركة، وفي هذا المدخل يتم توزيع كل الأموال على مجموعات من الاستخدامات دون ربط استحقاقات مواعيد كل مصادر الأموال واستخداماتها كما يصور ذلك الشكل التالي:

[1] سليمان أحمد اللوزي وآخرون ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الأردن ، بدون سنة نشر ، ص.109 – 111.

الشكل (2-2) مدخل الأموال المشتركة:

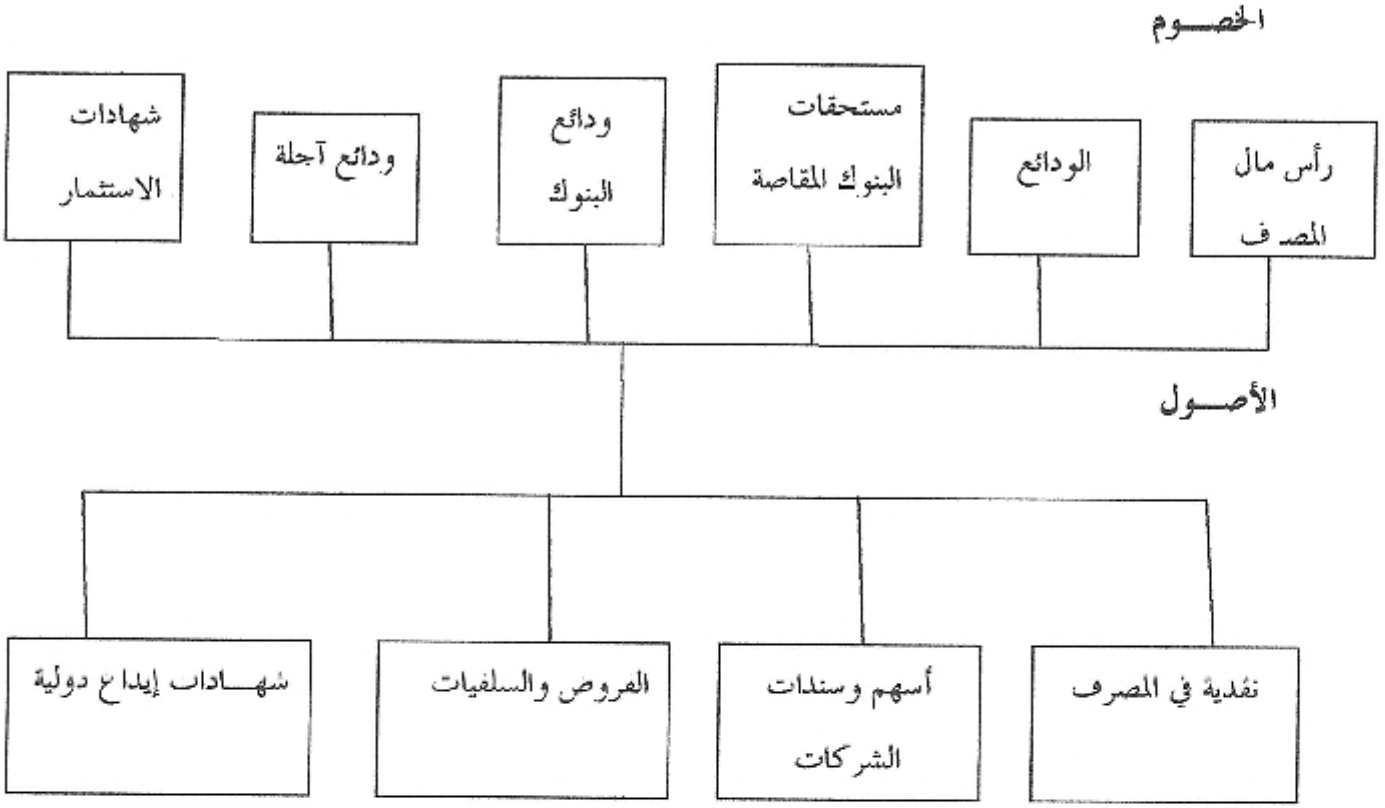

المصدر:أحمد سليمان اللوزي وآخرون ، **إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص.110.

وهو مدخل غير دقيق لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار ولا يفرق بين الاستحقاقات والخصوم مع أن الفجوة بينهما كبيرة وإدارة الفجوة بين استحقاقات الأصول والخصوم مسألة ضرورية والطريقة الشائعة المبسطة هي إعادة تنظيم هيكل التمويل وهيكل الاستثمارات لدى البنك.

ثانيا: مدخل تخصيص المصادر على الاستحقاقات:

- الودائع لأجل والجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل.
- الأموال المملوكة كرأس المال الخاص تخصص للأصول الثابتة للمصرف والاستثمارات طويلة الأجل.

ثالثا: تحديد احتياجات السيولة وإدارة المركز النقدي:

1/ تحديد احتياجات السيولة:

تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية بالإضافة إلى البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم البنك بالموائمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك، وتجدر الإشارة إلى أن أي بنك لا يستطيع أن يقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذن فذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ودراسة تدفق وأرقام الماضي ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل، حيث تزداد الحاجة إلى السيولة في الحالتين التاليتين:

- ❖ زيادة القروض والسلفيات بدرجة أكبر من زيادة الودائع.
- ❖ تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض والسلفيات.

وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.[1]

2/ إدارة المركز النقدي:إن تحديد احتياجات السيولة يعقبها إدارة جيدة للمركز النقدي حتى نستكمل عملية إدارة السيولة في البنوك، وهذا يعني أن إدارة المركز النقدي تتم من خلال استيفاء حاجة البنك من الاحتياطات القانونية والاحتفاظ بالقدر الكافي من العملاء، ثم التعرف على مدى تأثر الأرصدة النقدية داخل البنك بملايين العمليات التي تتم خارج البنك والتي ينتج عنها تدفق النقدية السائلة من والى البنك.

ويعبر مركز البنك النقدي عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى البنوك المحلية، وتلك الأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتأثر هذه الأموال يوميا بحجم العمليات التي تتم من خلال التدفق النقدي الداخل والخارج من البنك.

ونظرا لأن هذه النقود عادة لا تدر أي دخل بالنسبة للبنك، فان الإدارة الرشيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها ، ولتحقيق هذا الغرض يجب معرفة المقدار الذي يجب الاحتفاظ به في شكل واسع.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة(عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص.232.

رابعا: الرقابة على سيولة البنك:

1/ الرقابة المباشرة على سيولة البنك: نميز فيها نمطين:[1]

1/1: سياسة سعر الخصم:

سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم قروض، وخصم الأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك التجارية، وهذا الأخير غير قادر على خلق الائتمان أو إعطاء قروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة، فهي تحول دائنيها إلى البنك المركزي مقابل سعر فائدة يحدده لها مراعيا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.

2/1 سياسة الاحتياطي الإجباري:

يلتزم البنك التجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من ذلك مواجهة المدفوعات الجارية والتأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، ومع هذه النسبة يعتبر إجراء انكماشي والمقصود به الإقلال من سيولة البنك التجاري وتجميد جزء كبير من احتياطاته النقدية مما يقلل من مقدرته على التوسع في الإقراض، والعكس صحيح فيما يخص هذه النسبة.

2/ الرقابة غير المباشرة على سيولة البنك التجاري:

البنك المركزي لا يؤثر على سيولة البنك التجاري بصورة مباشرة فحسب، وإنما بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على سيولة السوق النقدي، وتعرف هذه العملية بسياسة السوق المفتوحة. فالبنك المركزي يتدخل في السوق النقدية باعتباره عارضا أو بائعا لبعض الأصول الحقيقية كأذونات الخزينة أو بعض الأوراق التجارية والمالية، وتعتبر البنوك التجارية من أهم عناصر هذه السوق، فهي غالبا ما تتدخل في علاقات البيع والشراء مع البنك المركزي عندما يكون هذا الأخير عارضا لهذه الصكوك، تكون البنوك التجارية مشترية لها وبالتالي تقل سيولتها ومن ثم مقدرتها على خلق الائتمان، والعكس صحيح في عملية البيع.

[1] المرجع نفسه، ص.234.

خلاصـــــــــــــة:

بما أن الربحية هي المؤشر الهام الذي تعتمد عليه البنوك التجارية في تقييم أداء إدارتها، فهي تسعى جاهدة لتعظيم أرباحها، ولكي يحقق المصرف الأرباح الملائمة التي تزيد من قيمة ثروة حملة الأسهم، فإن عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة بأعلى كفاءة ممكنة. ويعمل على تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات لأقصى حد ممكن. ولتحقيق ذلك تسعى للحصول على قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة، ومن ثم توظيف هذه الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر ممكن من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة، ومخاطر متدنية وذلك لتعظيم صافي الربح إلى أقصى حد ممكن.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-وكالـــــة بوشقوف-

تمهيد:

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة ضمن فعاليات الاقتصاد الوطني ولتضمن هذه البنوك بقاءها ضمن محيط تنافسي عليها القيام بالرقابة وتقييم الأداء بصفة مستمرة ودورية والعمل على المحافظة على السيولة وتحقيق الربحية، والبنوك التجارية الجزائرية لا تخرج عن هذه القاعدة.

حيث وبعد استعراضنا في الجزء النظري لمعلومات حول البنوك التجارية والسيولة والربحية من حيث المفاهيم ومختلف التعاريف والمعلومات المتعلقة بهذه المصطلحات من وظائف وأهداف وأنواع ومؤشرات...إلخ، سوف نحاول ربط الجزء النظري بالجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى إحدى وكالاته الفرعية سعيا لحساب مختلف نسب الربحية والسيولة المعتمدة على مستوى بنك بدر.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حث تناولنا في المبحث الأول نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية و الثاني قدمنا فيه بطاقة فنية حول وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(وكالة بوشقوف)، أما الثالث فقمنا بتحليل النسب ودراسة العلاقة بين السيولة والربحية.

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تأسست من أجل مهمة تطوير الفلاحة وترقية العالم الريفي ،ويحتل هذا البنك المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

المطلب الأول: تعريفه وتطوره:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة بنكية، مرت بعدة مراحل وتطورات من فترة إلى أخرى.

1/ تعريفـــــه:

هو بنك حديث النشأة وقد تأسس بموجب المرسوم206/82 بتاريخ 1982/03/13 وهو شركة ذات أسهم رأسمالها في بداية المشوار يقدر بـــ:200.000.000 دج مكلفة بتوفير المساعدة في استعمال وتسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية. بمقتضى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل1990 والمتعلق بالنقد والقرض، أصبح بنك بدر شخص معنوي يقوم بعمليات استلام رؤوس الأموال من الشعب والقيام بعمليات منح القروض وكذلك وضع تحت تصرف زبائنه وسائل الدفع والتسيير، وقد ارتفع رأسمال بنك بدر سنة 1999 حيث وصل إلى 33.000.000.000دج.

وبصفته مؤسسة بنكية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يخضع لأحكام تشريعية وتنظيمية مطابقة للمؤسسات والنشاط البنكي تتمثل في أحكام القانون التجاري وكذا أحكام المؤسسات العمومية الاقتصادية.[1]

2/ تطـــــوره :

وقد مر البنك بالمراحل التالية:[2]

من 1982 إلى1990: خلال الثمان سنوات الأولى، كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

---

[1] بن واضح هاشمي، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تاريخ الإطلاع:2015.05.20، الساعة: 14:20، من الموقع: http :iefpedia.com /arab/wpcontent/uploads/2010/03/.

[2] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالةبوشقوف–

من1991 إلى1999: بموجب صدور القانون90/10 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وسع بنك بدر أفقه في مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني.

هذه المرحلة كانت بداية إدخال تكنولوجية الإعلام الآلي، حيث:

في1991:تم تطبيق نظام swift لتطبيق عمليات التجارة الدولية(الخارجية)

في1992 : وضع برمجيات (progicielsybou) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودوعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن).

إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر

إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية

1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب لبنك بدر

1996: إدخال عملية الفحص السلكي télétraitement فحص وانجاز العمليات البنكية عن

بعد وفي الوقت الحقيقي

1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك

2000 إلى يومنا الحالي : المرحلة الحالية تتميز بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، بنك بدر رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت رفع مستوى معنوياته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة[1]

[1] وثائق داخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية_وكالةبوشقوف_

المطلب الثاني: مهامه وأهدافه

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى دائما إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي .

أولا: مهامه

ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:[1]

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي
- إعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية

وكذلك القيام بالعمليات التالية:[2]

- منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل
- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة)
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية

ثانيا: أهدافه

أما أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فتنحصر فيمل يلي:

- الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن
- إبقائه كأكبر بنك في البلد
- العمل على توسيع شبكته لتلبية لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة

---

[1] Revue :BADR info, N=°2 ,1er trimestre, 1999, p3

[2] Rachid ben aissa, farouk bouyacoub,**Nouvellesconventions,Revue de la badr info**, N=°2,banque de la badr, Algérie, 2002, p.79.

المطلب الثالث: التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.[1]

يضم التنظيم المركزي:

أ/ مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G)

ب/ مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث تكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات
- مديرية الاتصال والتسويق

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لا مركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

[1] بن واضح هاشمي، القرارات التسويقية ، مرجع سبق ذكره.

وأما التنظيم اللامركزي فيضم:

❖ المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E):

التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها. غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال.

❖ الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E):

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال. تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب:47 مشروعا، بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.[1]

[1] المرجع نفسه.

الشكل رقم(3–1): اهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

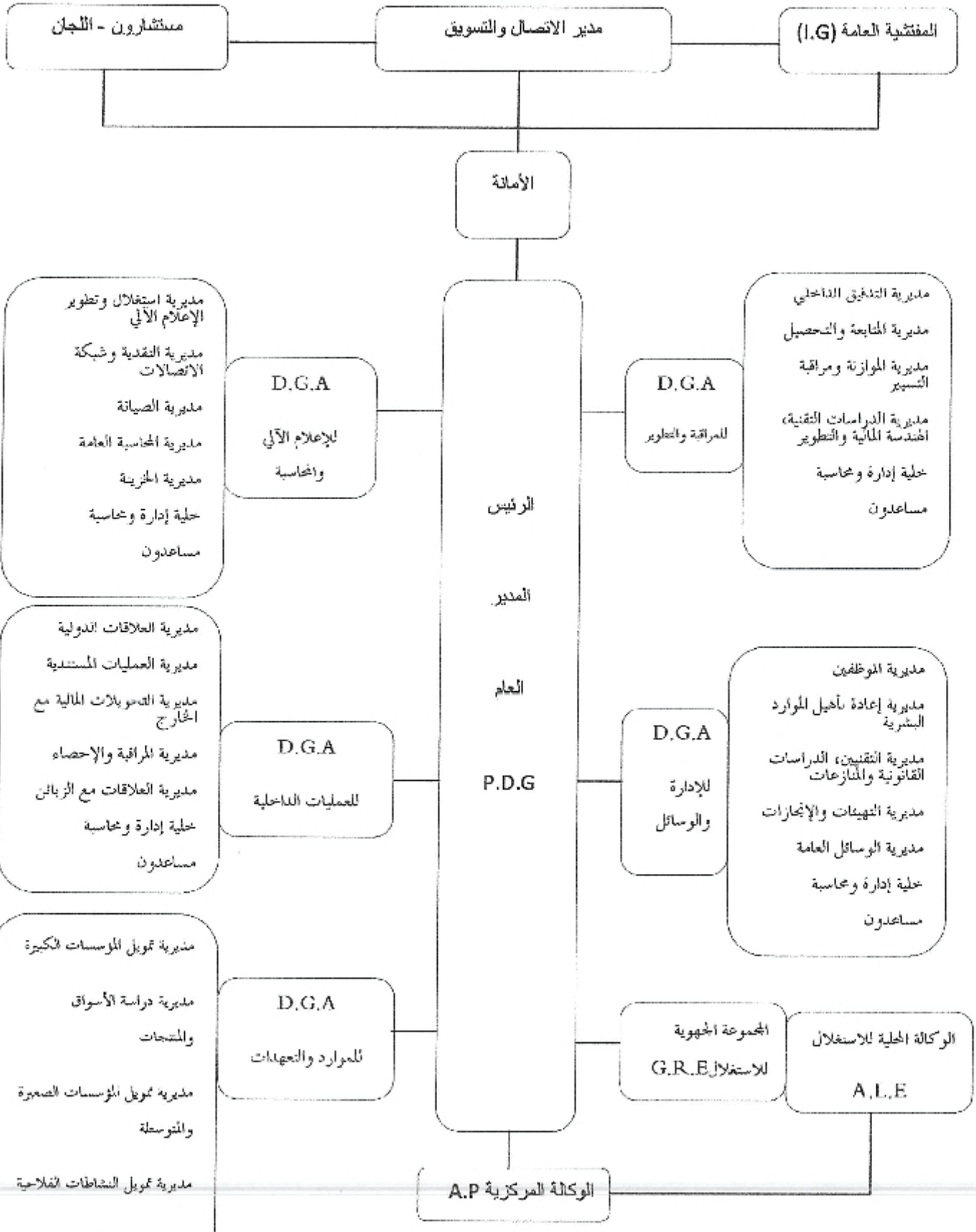

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: www.badr-bank.net, 04.2015

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول وكالة _بوشقوف_"820":

تعتبر الوكالة خلية هامة في تحريك نشاطات الاستغلال البنكي، ومن هذه الخدمات الوظيفية نجد الوكالة 820 ببوشقوف والتي سوف نقوم بتقديم مختصر لهذه الوكالة.

المطلب الأول: لمحة عن الوكالة:

في إطار توسيع نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونظرا لحجم الحاجات والطلبات ذات الطابع الفلاحي والاستثمار خاصة فيما يخص ولاية قالمة جاء فورا تأسيس وإنشاء الوكالة في تاريخ:1984

تعتبر الوكالة 820 مؤسسة بنكية تابعة للمديرية الجهوية لقالمة، حيث بدأت في النشاط والتعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير وتحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها من مستخدمين وأجهزة الإعلام الآلي، وتضم الوكالة اثني عشر موظفا يشرف عليهم المدير العام بالإضافة إلى حارسين ومنظفة، كما أن هذه الوكالة تقع في حي:أول نوفمبر 1954.

إن وكالة بوشقوف كغيرها من الوكالات تلعب دورا هاما خاصة وأنها لا تخضع للمنافسة باعتبارها البنك الحيد الذي على مستوى المنطقة مما أدى إلى تقمصها دورا أساسيا وجوهريا.[1]

ووكالة بوشقوف كغيرها من الوكالات تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة من بينها:[2]

أ. محاولة زيادة الموارد بأحسن الأسعار وجعلها منتجة ما يوفر لها مدخولا ومردودية وهذا بواسطة القروض المتنوعة التي تمنحها في إطار احترام القواعد والقوانين والتشريعات التي يمليها عليه البنك المركزي.

ب. التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملة الصعبة.

ت. ضمان زيادة تنافسية البنك في مجال النشاطات التي تطمح بتقديمها.

ث. الحصول قدر الإمكان لتلبية رغبات الزبائن المتزايدة والمتنوعة لمنحهم منتجات وخدمات من شأنها مسايرة هذا التنوع والتعدد والتغير.

ج. وضع برنامج لتسيير ديناميكي في مجال التحصيل.

ح. التنمية التجارية بإدماج تقنيات جديدة لإدارة الأعمال مثل: التسويق وإدخال مجموعات ومنتجات جديدة.

---

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية_وكالة بوشقوف_.

[2] Revue : BADR info, N°=2, 1er trimestre, 1999, P.03.

المطلب الثاني: مهام، منتجات، وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة بوشقوف_:

إن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببوشقوف مثلها مثل كل الوكالات التابعة للإدارة العامة للبنك المعني، لديها مهام تقوم بها والعديد من المنتجات المصرفية التي تضعها تحت تصرف عملائها.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة بوشقوف_:

تتمثل مهام الوكالة في المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي نلخصها فيما يلي:[1]

- ❖ المساهمة الفعالة في تنمية وتطوير القطاع سواء منها الفلاحي أو الغذائي وضمان ترقية نشاطاته.
- ❖ دراسة كل العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والخزينة، ويشارك بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة بوشقوف_ في جميع عمليات الادخار الوطني.
- ❖ فتح الحساب لكل فرد يقوم بذلك.
- ❖ استقبال إيداعات الأفراد مهما كانت قيمتها ومدتها.
- ❖ المشاركة في جمع الاحتياطات.
- ❖ يتعهد للسلطات الوصية بمراقبة النشاطات المالية للمؤسسة العاملة لديه.
- ❖ يمول العمليات التجارية (التصدير والاستيراد) ويكتب ويؤجر ويشتري جميع السندات التجارية.
- ❖ يقوم بدور الوسيط بين البنوك الأخرى.

ثانيا: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية_وكالة بوشقوف_:

تتمثل أهم منتجات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببوشقوف في:

1) الحساب الجاري: يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، فلاحون، مؤسسات صناعية،...الخ).
2) حساب الصكوك (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة للأفراد أو الجماعات التي تقوم بأي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة،...الخ) وذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
3) دفتر التوفير: وهو عبارة عن منتج يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة من حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين. وباستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب أموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، وبذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحابه مشاكل وصعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.
4) دفتر توفير الشباب: مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدرب على الإنجاز في بداية حياتهم الادخارية، إن دفتر التوفير للشباب يفتح للذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم

[1] Rachid Ben Aissa, Farouk Bouyacoub, **Nouvelles convention** , Revue de la BADR info, N°=2, BANC de la BADR, Algerie, 2002, P.79.

الشرعيين حيث حدد المبلغ الأولي ب: 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة تقديمها وعن طريق تحويلات تلقائية أو آلية منتظمة. كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الاستفادة من قروض بنكية تصل إلى مليوني دينار جزائري.

5) بطاقة BADR: هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تمكنهم من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية كي تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

6) سندات الصندوق: عبارة عن تعويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

7) الإيداعات لأجل: وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى أجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

8) حساب بالعملة الصعبة: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائد محدد حسب شروط البنك.

ثالثا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوشقوف–:

تتمثل الخدمات التي تقدمها الوكالة في خدمات BADR الرئيسي وتتمثل فيما يلي:

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات الفحص السلكي التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثالث: مختلف مصالح الوكالة والهيكل التنظيمي لها:

يتفرع الهيكل التنظيمي لوكالة بوشقوف على نحو يوزع المهام وفقا لطبيعة كل مصلحة وتتمثل مصالح الوكالة في:

1) مصلحة الزبائن: تهتم مصلحة الزبائن في الوكالة بكل ما يعني بمشاكل الزبائن وحاجاتهم سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في العمليات البنكية وتنقسم هذه المصلحة إلى:

- المحفظة البنكية: Portefeuille: تعتبر المحفظة البنكية أهم مصالح الوكالة وتعنى بالعمليات التي لا تمس السيولة النقدية (النقد الملموس) وتشتغل بوثائق رسمية منها الداخلية (عمليات تخص زبائن

الوكالة) ومنها الخارجية (عمليات ما بين البنوك) ويمكن تحديد عمليات الحفظة البنكية بشكل عام كما يلي:

- القبض: « L'encaissement »: هذه العملية تنطلق أساسا من عملية تحويل القيم المالية التي يتقدم بها الزبائن في شكل شيكات مسلمة من بنوك أخرى مختلفة(... ,BDL, BEA, BNA)
- عمليات التحويل:« Transfert » : التحويل هو انتقال الأرصدة المالية من حساب في الوكالة نفسها أو من حساب إلى حساب زبون آخر في وكالة أخرى من نفس النوع أو مختلف أنواع البنوك وتتم هذه العملية اعتمادا على وثيقة بنكية تسمى (وصالة الوكالة Laison siege) ويتم التحويل بطلب من الزبون بأمر تحويل وهو وثيقة تملأ من طرف الزبون وتمضى.
- الشيك المضمون للدفع:« Cheque certifie» : هي عمليات بنكية داخلية تسلم بصددها الوكالة شيكا بنكيا للزبون الذي يسلمه بدوره للجهة الطالبة للشيك المضمون، وهذا من أجل إثبات المستفيد، الوجود الفعلي للقيمة المالية في الرصيد والذي يمكن وقفه للجهة المستفيدة إلى غاية الاستحقاق.

2) الصندوق: « caisse » : يعتبر الصندوق رئة أي وكالة بنكية نظرا لخصوصيته المتمثلة أساسا في عمليات البنوك، ويعتبر الصندوق أحد أهم عناصر البنك ويعمل بالتنسيق الدائم والمستمر والمباشر مع المحفظة البنكية والشباك.

3) الشباك: يتم فيه التسجيل المحاسبي لعمليات السحب والإيداع التي يقوم بها الزبائن في النظام البنكي المعتمد(sybu) اعتمادا على رموز العمليات البنكة(codes d'opérations)وتتم العمليات كالتالي:

- في حالة السحب: يتم أولا التسجيل المحاسبي الآلي للعملية ثم يقوم أمين الصندوق بالرقابة.
- في حالة الإيداع: يحدث العكس، حيث يقوم أمين الصندوق أولا بحساب المبالغ المالية المراد إيداعها ثم يملأ الزبون استمارة الإيداع وبعدها يتم التسجيل المحاسبي الآلي للعملية على مستوى الشباك.

كما يقوم الصندوق أيضا بعدة عمليات أخرى بالتنسيق مع المصالح الأخرى مثل عمليات أوراق الخزينة وكذا عمليات الصرف.

4) مصلحة القرض: Service crédit: وهي مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت، وتهتم مصلحة القرض بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض ومعالجتها، حيث ترتكز على عدة نقاط منها خاصة ما يعني بالمردودية. وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القرض من أجل التغطية والتحصيل لحالات عدم السداد والعجز.

5) الخلية القضائية: cellule juridique: الخلية القضائية هي خلية متعلقة بالنشاط نسبيا حيث تميل طبيعة نشاطها على كونها إدارية أكثر منها محاسبية. ويقوم على الخلية القضائية لجنة إدارية متخصصة في الشؤون القضائية والحقوق والنزاعات وغيرها من المسائل الخاصة.

تسهر الخلية القضائية على إتمام ما يلي:

- فتح الحسابات البنكية والتأكد من سلامة الوثائق وصحة الملفات المقدمة إداريا وكونها خالية من الأخطاء الإدارية التي توقع الزبون والبنك معا في مشاكل مستقبلا.
- السهر على القضايا والنزاعات التي تخص البنك.
- متابعة ملفات الحسابات البنكية التي فيها مشاكل والعمل على تطبيق القانون البنكي بصرامة بغية تجنب كل أنواع المشاكل وفي هذا الصدد تمتلك الخلية في حالة ثبوت هذه المشاكل أحقية تجميد الحسابات وإيقافها مؤقتا لغاية حلها.
- القيام بعمليات التحصيل البنكي.
- التنسيق مع مختلف مصالح الوكالة البنكية.

6) الأمانة: هي من المصالح الهامة على مستوى الوكالة، حيث تعتبر همزة وصل بين الإدارة والعمال وتنحصر مهام المستخدم في:

- إعلام المدير بمختلف المكالمات الهاتفية.
- تقوم بكتابة مختلف الوثائق والمطبوعات التي تكون تحت تصرف الزبائن أو مختلف العمليات حتى يقوم بها البنك (جدول الحسابات).

والهيكل التنظيمي للوكالة يمكن تجسيده في الشكل الموالي:

الشكل (3–2): الهيكل التنظيمي لوكالة بوشقوف.

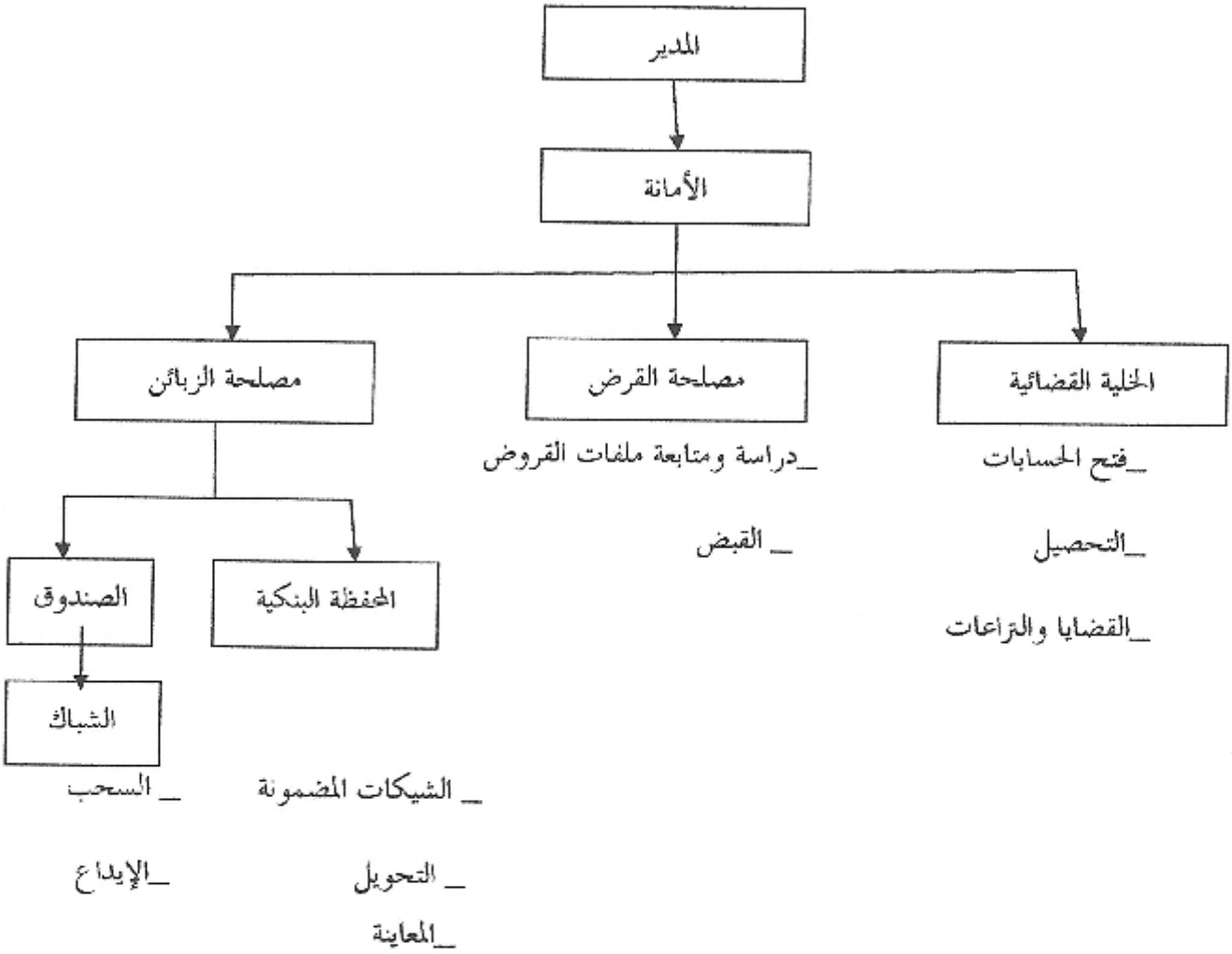

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق خاصة بالوكالة.

المبحث الثالث: تحليل النسب ودراسة العلاقة

تعد نسب السيولة والربحية من أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، إذ تهدف إلى طرح تحليلات مستهدفة ودالة عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك التجاري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على عدة مؤشرات في تحليله، إذ سوف نقوم بحساب كل من مؤشرات السيولة والربحية في هذا المبحث ومحاولة معرفة العلاقة بينهما.

وبداية وقبل تطرقنا للتحليل علينا أولا وضع الميزانيات التي سوف تساعدنا في حساب النسب، ويمكن تلخيص ميزانيات السنوات الثلاث كما يلي:

جدول رقم (3–1): ميزانيات السنوات 2011، 2012، 2013

BILAN AU 31/12/2012			
ORDRE	**ACTIF**	**31/12/2012**	**31/12/2011**
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	191 811 805 952,62	142 621 905 710,74
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	142 278 240 798,44	120 466 384 722,98
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITITIONS FINANCIERES	188 742 666 675,20	248 344 582 071,17
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	415 708 167 586,71	367 435 183 067,75
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 042 599 652,05	10 529 992 254,93
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 730 220 623,82	3 919 425 729,09
8	INPOTS DIFFERES - ACTIF	1 438 412 876,48	1 226 908 622,47
9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	5 076 319 045,67	4 746 008 234,69
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 264 190 767,30	8 550 823 886,74
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0,00	0,00
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 178 710 372,53	13 171 967 022,11
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	22 251 259,86	11 636 391,85
15	ECART D'AQUISITION	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		**984 562 631 919,27**	**921 343 259 826,37**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2012**	**31/12/2011**
1	BANQUE CENTRALE	00,0	0,00

2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	27 650 351 234,32	19 185 206 889,44
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	838 618 941 812,52	788 104 122 138,28
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	13 057 057 523,71	13 964 260 240,10
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	558 266 220,45	401 503 437,76
7	AUTRE PASSIFS	6 704 905 620,37	7 153 565 196,70
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 683 770 888,69	11 127 352 692,81
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9 614 830 001,32	8 851 037 608,71
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT-AUTRES SUBVANTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	12 682 566 854,99	10 112 642 134,83
12	DETTES SUBORDONNEES	14 935 432 234,59	16 434 816 742,09
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00	0,00
15	RESEVRES	2 446 435 921,90	1 274 306 291,98
16	ECART D'EVOLUTION	1 676 333 204,93	1 185 009 998,65
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	-609 541 902,57	-8 950 659 5152,9
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 638 160 834,93	10 122 789 142,51
TOTAL DE PASSIF		**984 562 631 919,27**	**921 343 259 826,37**

BILAN AU 31/12/2013

ORDRE	ACTIF	31/12/2013	31/12/2012
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	209 870 707 194,49	192 811 805 952,62
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	112 438 272 765,21	142 278 240 798,44
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITITIONS FINANCIERES	247 307 264 168,89	188 742 666 675,20
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	498 460 187 168,75	415 708 167 586,71
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 090 943 706,65	10 042 599 652,05
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 102 979 012,21	4 730 220 623,82
8	IMPOTS DIFFERES - ACTIF	1 266 265 715,35	1 438 412 876,48

9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	11 665 220 799,40	5 076 319 045,67
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 887 805 635,19	10 264 190 767,30
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0,00	0,00
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 487 736 934,55	14 178 710 372,53
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	9 044 352,53	22 251 259,84
15	ECART D'AQUISITION	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,27**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2013**	**31/12/2012**
1	BANQUE CENTRALE	00,0	0,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	33 057 905 120,18	27 650 351 234,32
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	973 371 766 600,60	838 618 941 812,52
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	1 088 148 638,17	2 568 787 716,08
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	1 088 048 638,17	2 568 787 716,08
7	ANTRE PASSIFS	3 516 886 388,83	6 704 905 620
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 358 640 150,49	7 683 770 888,69
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9 967 481 742,06	9 614 830 001,32
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT AUTRES SUBVANTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	13 230 150 019,33	12 682 566 854,99
12	DETTES SUBORDONNEES	13 421 016 397,40	14 935 432 234,59
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00	0,00
15	RESEVRES	5 475 054 854,26	2 446 435 921,90
16	ECART D'EVOLUTION	1 283 604 731,53	1 676 333 204,93
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	311 138 906,78	-609 541 902,57
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 155 134 651,27	5 638 160 834,94
TOTAL DE PASSIF		**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,28**

Source : Conformément aux dispositions de l'article 25 de la loi n° 07-11 du 25/11/2007 portant Système Comptable Financier, nous présentons ci-après les états financiers réglementaires.

المطلب الأول: تحليل السيولة البنكية

تقيس نسب السيولة مدى كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات، ومن أهم هذه النسب التي سوف نقوم بحسابها وتحليلها هي السيولة القانونية والرصيد النقدي.

أولا: نسبة السيولة القانونية:

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية نسبة قانونية من السيولة تصل إلى 30% من مواردها على الأقل، وتحسب بالشكل:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية وشبه النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

سنة 2011:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{263088290433.72}{807289329027.72} = 0.3259 = \%32.59.$$

من خلال النسبة السابقة نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتوي على نسبة سيولة قانونية كافية لمواجهة التزاماته، حيث فاقت هذه النسبة المقدار المطلوب من البنك المركزي، فقد وصلت إلى 32.59%.

ما يفسر أن النقدية وشبه النقدية لدى البنك تغطي جزء كبير من الودائع. وهذا ما يوفر عنصر الاطمئنان والثقة فيه.

سنة 2012:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{334090046751.06}{866269293046.84} = 0.3857 = \%38.57.$$

نسبة السيولة القانونية لسنة 2012 كانت هي الأخرى تفوق النسبة القانونية المطلوبة من البنك المركزي، ما يفسر أن الوضعية المالية للبنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

سنة 2013:

نسبة السيولة القانونية = $\frac{332308979959.7}{1006429671720.8}$ = 0.3302 = 33.02%.

من خلال هذه النسبة نلاحظ أيضا أنها فاقت النسبة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي، ما يبين أن سمعة البنك جيدة وأنه بإمكانه كسب ثقة العملاء.

بالاعتماد على النسب للسنوات الثلاث يمكن ملاحظة تطور نسبة السيولة القانونية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3–3) :التمثيل البياني لنسبة السيولة القانونية

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة السيولة القانونية كانت أفضل سنة 2012 بالمقارنة مع 2011 و2013، ورغم هذا فإنها جيدة لأنها خلال السنوات الثلاث فاقت النسبة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي، ما يفسر أن البنك يتمتع بسيولة جيدة ما يجعله أهل للثقة، أي توفر عنصر الأمان وهو من بين أهم الأهداف للبنك التجاري.

أما فيما يخص التذبذب الحاصل فهو راجع إلى التغير في كل من النقدية وشبه النقدية من جهة، وإجمالي الودائع من جهة أخرى. حيث في سنة 2012 شهد البنك ارتفاع محسوس في قيمة النقدية وشبه النقدية لديه، أي بسط نسبة السيولة القانونية مما أدى إلى ارتفاع النسبة ككل. أما سنة 2013 فقد شهدت انخفاض بنسبة 5.55% حيث أصبحت 33.02% سنة 2013 بعدما كانت 38.57% سنة2012،وهذا راجع إلى ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنك أي مقام نسبة السيولة القانونية مما أدى إلى انخفاض هذه النسبة.

عموما نستطيع القول أن نسبة السيولة القانونية كانت جيدة خلال السنوات الثلاث، وهذا من خلال تقيد البنك بالنسبة القانونية المفروضة عليه من قبل البنك المركزي، مما يجعلنا نستنتج أن التسيير جيد وفعال على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي

يجب أن لا تكون هذه النسبة أقل من 20% ، فإذا كانت أقل من ذلك فهذا يستدعي البنك التجاري إلى إيجاد الحل السريع لها. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

سنة 2011:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{142621905710.74}{807289329027.72} = 0.1767 = 17.67\%.$$

نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لسنة 2011 لم تصل إلى الحد المطلوب أي 20%. هذا ما يفسر أن النقدية لدى البنك لم تكن كافية لمواجهة الالتزامات، أي أن البنك عليه في هذه الحالة إما أن يرفع من قيمة النقدية لديه أو أن يخفض من قيمة الودائع.

سنة 2012:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{191811805952.62}{866269293046.84} = 0.2214 = 22.14\%.$$

نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لسنة 2012 قد بلغت القيمة المطلوبة، ما يفسر أن البنك قد اتخذ إجراءات تصحيحية مقارنة بسنة 2011. حيث قام البنك بالرفع من قيمة النقدية لديه.

سنة 2013:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{2098707071 94.49}{1006429671720.8} = 0.2085 = \%20.85.$$

من خلال نسبة 2013 نلاحظ أن البنك لديه النسبة المطلوبة لكن نسبة 2013 انخفضت مقارنة بنسبة 2012، وذلك لأن البنك قام برفع مستوى الودائع لديه في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

بالاعتماد على النسب للسنوات الثلاث يمكن ملاحظة تطور نسبة السيولة القانونية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4) :التمثيل البياني لنسبة الرصيد النقدي

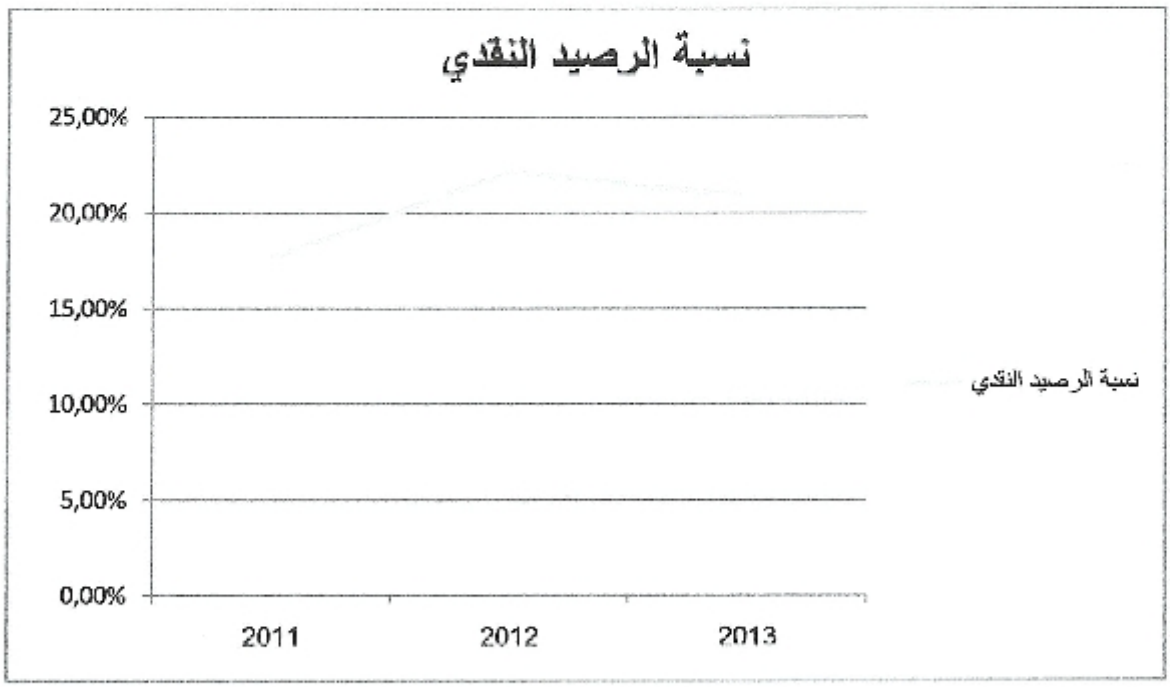

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي كانت هي الأخرى في تغير من سنة إلى أخرى، حيث لم تكن في سنة 2011 في المستوى المطلوب، هذا ما تمت ملاحظته من خلال النسبة التي كانت أقل من النسبة المفروضة على البنك. أما سنة 2012 فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 4.47% من سنة 2011 إلى

سنة 2012، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة النقدية لدى البنك، مما يوضح جليا أن البنك قد اتخذ الإجراءات اللازمة لتغطية النقص الذي حصل سنة 2011 في هذه النسبة.

أما سنة 2013 فقد شهدت انخفاضا بنسبة 1.29% وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الودائع لدى البنك، لكن في العموم فإن النسبة شهدت تحسنا ملحوظا في السنتين الأخيرتين من الدراسة ما يجعلنا نستنتج أن البنك قد استدرك ما يمكن استدراكه لإبقاء النسبة في المستوى المطلوب بعدما فشل في ذلك سنة 2011.

أما فيما يخص الوكالة فإن على مستواها لا يتم الحساب عن طريق هذه المؤشرات، وإنما تحسب هذه النسب إلا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الرئيسي. والسيولة على مستوى الوكالة متوفرة دائما لأن عملها مستمر وكثيف من خلال منح القروض وقبول الودائع وهذا لأن منطقة بوشقوف منطقة فلاحية بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية.

تهتم هذه النسب بقياس كفاءة وقدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في توليد الأرباح، من خلال استخدام موارده المالية، ومن أبرز هذه المعدلات معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الودائع

أولا: معدل العائد على حقوق الملكية:

سوف نقوم بحساب هذه النسبة خلال السنوات الثلاث حتى نرى إذا ما كان البنك يحقق في أرباح أم لا. وهذا المعدل يحسب كالتالي:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}}$$

سنة 2011.

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{10122789142.51}{-35588155966.72} = -0.2844 = -28.44\ \%$$

نلاحظ أن النسبة المحققة من خلال معدل العائد على حق الملكية سالبة وهذا ما يدل أن البنك لم يحقق أية أرباح في هذه السنة وهذا من خلال الرقم السالب للأموال الخاصة الموجود في المقام

وهذه الخسائر المحققة للبنك خلال هذه السنة راجعة لعدم استغلال البنك لأمواله الخاصة في تحقيق أرباحه وكذلك نقص هذه الأموال بسبب الخسائر المحققة في السنة الماضية وهذا ما تم استنتاجه من خلال القيمة السالبة لرصيد الترحيل من جديد.

سنة 2012:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{5638160834.93}{50487721812.23} = 0.1117 = \%\ 11.17$$

نلاحظ في هذه السنة أن البنك حقق أرباح بنسبة معتبرة وهذا من خلال التغير في قيمة الأموال الخاصة حيث ارتفع مقام النسبة عن السنة التي تسبقها وتحول من السالب إلى الموجب.

وهذه الأرباح المحققة في هذه السنة راجعة لكفاءة البنك في استغلال أمواله الخاصة ودليل ذلك الأرباح المعتبرة المحققة.

سنة 2013:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} - \frac{5155134651.27}{53561266896.88} = 0.0962 = \%\ 9.62$$

نلاحظ أن البنك تراجع مرة أخرى هذه السنة ولكن لم يحقق خسائر حيث تراجع في نسبة تحقيق الأرباح فقط وانخفضت هذه النسبة إلى9.62% .

وهذا التراجع في النسبة يدل على عدم حسن استخدام إدارة البنك لأمواله الخاصة في الاستثمارات التي تعود عليه بعوائد بالرغم من زيادة قيمة أمواله الخاصة مقارنة بالسنة السابقة.

ويمكن ملاحظة التطور في هذا المعدل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3–5) :التمثيل البياني لمعدل العائد على حق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمكن في سنة2012 من استدراك الخسائر المحققة في سنة 2011 حيث ارتفع هذا المعدل من القيمة السالبة 28.44–% إلى القيمة الموجبة 11.17% وهذا راجع إلى الارتفاع الواضح في قيمة الأموال الخاصة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011. لكن سرعان ما تدهور هذا المعدل في سنة 2013 ليصل إلى 9.62% بسبب انخفاض نتيجة الدورة الصافية من جهة، وارتفاع قيمة الأموال الخاصة من جهة أخرى ما يجعلنا نستنتج عدم كفاءة هذا البنك في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح بالرغم من ارتفاعها.

ثانيا: معدل العائد على الودائع.

تعد هذه النسبة المقياس الجيد للحكم على كفاءة البنك والأداء التشغيلي له، وتحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

سنة 2011:

معدل العائد على الودائع = $\frac{10122789142.51}{807289329027.72} = 0.0125 = \%\ 1.25$

نلاحظ أن النسبة موجبة ولكن ضعيفة وهذا ما يفسر أن قيمة إجمالي الودائع أكبر من قيمة النتيجة المحققة.

سنة 2012:

معدل العائد على الودائع = $\frac{5638160834.93}{866269293046.84} = 0.0065 = \%\ 0.65$

نلاحظ ارتفاع في قيمة إجمالي الودائع وبالتالي انخفاض في النسبة الإجمالية حيث انخفضت إلى 0.65% وهي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة للبنك ومقارنة بالسنة التي قبلها.

سنة 2013:

معدل العائد على الودائع = $\frac{5155134651.27}{1006429671720.8} = 0.0051 = \%0.51$

نلاحظ في هذه السنة الارتفاع الكبير لقيمة الودائع لدى البنك لكن بالمقابل انخفاض في النسبة الإجمالية أي الانخفاض المستمر لمعدل العائد على الودائع من سنة إلى أخرى ، وكل هذا يدل على عدم الاستخدام الجيد للودائع الموجودة لدى البنك بالرغم من ارتفاعها في استثمارات تعود له بتحقيق الأرباح.

ويمكن تمثيل هذا المعدل في المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم (3–6) :التمثيل البياني لمعدل العائد على الودائع

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال المنحنى السابق نلاحظ تدهور النسبة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى انخفاض نتيجة الدورة الصافية من سنة إلى أخرى من جهة، وارتفاع قيمة الودائع من جهة ثانية، هذا ما يفسر عدم استغلال البنك لودائعه بشكل يمكنه من تحقيق عوائد.

أما فيما يخص الوكالة وعلى مستوى جميع الوكالات فإنه لا يتم حساب هذه النسب وإنما تقوم الوكالة بوضع جدول حسابات النتائج كل ثلاثي وتقوم برفعه إلى البنك الرئيسي، حيث يقوم هذا الأخير بوضع مبلغ على الوكالة تحقيقه، وفي نهاية السنة تقوم الوكالة بتقييم وحساب ما قامت بإخراجه من مصاريف وإدخاله من إيرادات. وحسب ما قدم لنا من وثائق على مستوى الوكالة فإنها تحقق أرباحا معتبرة في السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين السيولة والربحية .

من خلال دراسة وتحليل نسب كل من السيولة والربحية وجدنا أن نسب السيولة خلال سنوات الدراسة كانت جيدة وفي المستوى المطلوب. حيث في كل مرة كان البنك يتمكن من الإبقاء على السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته من خلال محافظته على النسبة المفروضة عليه من البنك المركزي.

والنسب المرتفعة لكل من نسبتي السيولة القانونية والرصيد النقدي تدل على توفير السيولة من قبل البنك وعدم استغلال موارده، مما يوفر عنصر الأمان لدى البنك أي زيادة ثقة العملاء به.

أما معدلات الربحية فقد كانت منخفضة خلال سنوات الدراسة بالرغم من ارتفاع أمواله الخاصة من جهة، وإجمالي ودائعه من جهة أخرى.

مما سبق نستنتج أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يفضل عنصر السيولة على حساب عنصر الربحية، وهذا ما تمت ملاحظته من خلال النسب المرتفعة نوعا ما للسيولة مقارنة بالنسب المنخفضة للربحية. وهذا راجع لعدم استخدام البنك لموارده في استثمارات تعود له بأرباح.

وفي الأخير ومن خلال ملاحظة الارتفاع في مؤشرات السيولة مقارنة بالانخفاض في نسب الربحية يمكن استنتاج العلاقة العكسية بين السيولة والربحية المصرفيتين.

خلاصـــــة:

من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بوشقوف- حاولنا بقدر الإمكان إسقاط ما تطرقنا له في الجزء النظري حيث قمنا بحساب جميع النسب المتعلقة بالسيولة والربحية والمتعلقة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الرئيسي لأنه تعذر علينا حسابها على مستوى الوكالة لأنهم لا يعتمدونها.

ومن خلال تحليل النسب المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يلاحظ أنه استطاع البنك الموازنة إلى حد كبير بين الربحية والسيولة حيث يلاحظ ارتفاع ودائع عملائه من سنة إلى أخرى يعني زيادة الثقة بالبنك وأيضا وجود نسب سيولة جيدة جدا لدى هذا البنك بالإضافة إلى وجود نتائج دورات إيجابية تعتبر ضعيفة نوعا ما ولكنها في ارتفاع مستمر، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه يجب على البنك الرفع قليلا في رأسماله الذي أصبح لا يمثل أمان كبير للمودعين مع ارتفاع نشاطات هذا البنك خاصة مع السنوات الأخيرة وفي تمويله للقطاع الفلاحي.

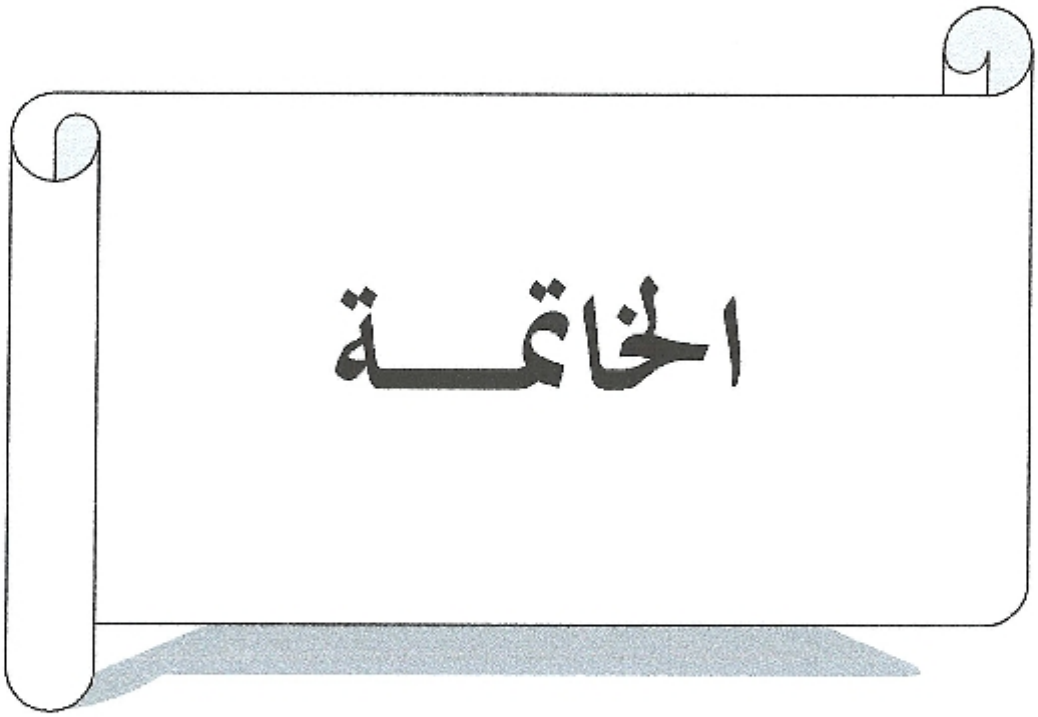
الخاتمـــة

تعتبر البنوك التجارية عصب الاقتصاد ووسيلة لتلبية حاجيات التمويل، عن طريق تعبئة وجمع الموارد وتقديم القروض للأشخاص (طبيعيين، معنويين)، لذلك فهي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق مختلف أهداف التنمية الاقتصادية. وكغيرها من المؤسسات، تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أهداف أهمها السيولة والربحية، واللذان يعتبران هدفين متعارضين ظاهريا، كون كلا منهما له مفهوم مناقض لمفهوم الآخر، حيث أن البنك حتى يحقق أرباحا عليه أن يستغل الأموال المتوفرة لديه، ومن جهة أخرى حتى يتمكن البنك من الوفاء بالتزاماته عليه أن يحبس أمواله عن التشغيل. لذلك على البنك أن يتبع بعض الاستراتيجيات التي تمكنه من تحقيق جزء من الأرباح من جهة، والاحتفاظ بقدر كاف من السيولة من جهة أخرى.

وحتى يتمكن البنك من معرفة مقدار ما يحققه من أرباح، وقيمة الموجودات السائلة لديه، كان عليه أن يجد طريقة يستطيع من خلالها تقدير كل منهما. وذلك للوقوف على مكانة البنك بين غيره من المنشآت المالية الأخرى، ومدى ثقة العملاء به.

اختبار الفرضيات:

والجدير بالذكر أنه من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية، قبول الودائع ومنح القروض، حيث تهدف من كل هذا إلى تحقيق قدر كاف من السيولة إضافة إلى حصولها على أرباح معتبرة.وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين الأولى والثانية.

أما فيما يخص كيفية تقدير كل من السيولة والربحية المصرفيتين، فهذا يعتمد على استخدام بعض النسب المالية الخاصة بالسيولة من جهة، ونسب مالية خاصة بالربحية من جهة أخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

إن أهم ما يميز كلا من السيولة والربحية المصرفيتين، هي العلاقة العكسية التي تربط بينهما، هذا ما يوضح وجود العلاقة بين السيولة والربحية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة والتي تقول أنه ليست هناك علاقة بينهما.

النتائج:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

- أهمية كل من السيولة والربحية على حد السواء بالنسبة للبنوك التجارية.
- إلزامية المحافظة على قدر كاف من السيولة وذلك لعدم فقدان ثقة العملاء بأن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته في أي لحظة.

- رغبة الملاك في تعظيم ثرواتهم، وهذا ما يفسر أهمية الربحية على مستوى البنوك التجارية.
- هناك مؤشرات عديدة يمكن للبنك أن يعتمد عليها لحساب مقدار كل من السيولة والربحية.
- توجد علاقة عكسية بين كل من السيولة والربحية المصرفيتين.
- على أرض الواقع لا يتم الاعتماد على النسب المالية لحساب مقداري السيولة والربحية، إنما يتم الاعتماد على ما يسمى بالحبكة الإعلامية (logiciel) لحساب هذين المقدارين على مستوى الوكالات.
- على مستوى الوكالات لا يتم العمل بالميزانية البنكية، وإنما يتم الاعتماد فقط على جدول حسابات النتائج لمعرفة فيما إذا كانت الوكالة تدر أرباحا أم لا.
- يتم جمع جدول حسابات النتائج على مستوى كل الوكالات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الرئيسي، ومن ثم يمكن وضع الميزانية الخاصة بالبنك.
- لا تستطيع الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الحصول على الميزانية الخاصة بالبنك ككل.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية في فترة الدراسة، فضل السيولة على الربحية، وهذا ما تفسره نسب السيولة المرتفعة على حساب نسب الربحية الضعيفة.
- توزيع الأرباح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم بشكل متساوي على كل الوكالات، سواء حققت هذه الوكالات أرباح أو خسائر.

الاقتراحات:

وعليه يمكن اقتراح ما يلي.

- وضع طريقة واضحة ومتاحة للجميع يمكن من خلالها حساب مقدار كل من السيولة والربحية.
- محاولة تحفيز مديري الوكالات الذين يحققون أرباحا حتى لا ينعكس توزيع الأرباح على الوكالات بالتساوي سلبا على تفانيهم في تقديم عملهم من جهة، وحتى يتمكن مديري الوكالات الذين يحققون خسائر من بذل مجهود أكبر لتحقيق الأرباح من جهة أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

أ/ باللغة العربية:

1) ال علي رضا، **إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"**، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

2) أبو حمد رضا صاحب، **إدارة المصارف–مدخل تحليلي كمي معاصر–**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

3) أبو حمد رضا صاحب وفائق مشعل قدوري، **إدارة المصارف**، جامعة الموصل، 2005.

4) أحمد اللوزي سليمان وآخرون ، **إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر ، الأردن ، بدون سنة نشر.

5) أنور سلطان محمد سعيد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

6) بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

7) جبر هشام، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

8) جلدة سامر، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

9) جمعة سعيد فرحات، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

10) حماد طارق عبد العال، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف "قياس وضبط السيولة"**، الدار الجامعية، مصر، 2012.

11) حميد العلي أسعد، **إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)** ،الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

12) حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

13) حنفيعبد الغفار،**إدارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.

14) حنفيعبد الغفار،**إدارة المصارف "السياسات المصرفية–تحليل القوائم المالية"**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15) حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.

16) صلاح الدين حسن السيتي ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية** ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .

17) سليم رمضان زياد ومحفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.

18) سحنون محمود،**الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،

19) سلطان محمد وآخرون، **إدارة البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

20) شاكر نبيل، **التحليل المالي وكتابة التقارير المالية**، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، مصر، 1998.

21) الشمري صادق راشد، **إدارة المصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

22) شيحة مصطفى رشدي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، لبنان، الطبعة الثانية، 1987.

23) الصيرفي محمد عبد الفتاح، **إدارة المصارف** ، دار الوفاء ، مصر ، الطبعة الأولى ،2008.

24) الصيرفي محمد عبد الفتاح ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج ، الأردن ،2006.

25) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم والمبادئ والتجارب ــ تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، 2005.

26) عبد الهادي النبشلي، **معاملات البنوك التجارية**، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2008.

27) عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة(عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، مصر، 2000

28) عجمية محمد عبد العزيز ومدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1997.

29) عساف محمود، **إدارة المنشآت المالية "البنوك ومنشآت التمويل الدولية ومنشآت التأمين والبورصات"**، مكتبة عين شمس، مصر، 1986.

30) عساف محمود وطلعت عبد الحميد، **إدارة البنوك**، مكتبة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر.

31) عقل مفلح، **مقدمة في الإدارة العامة**، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، 1989.

32) عوض الله زينب حسين، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان،1991 .

33) خلف فليح، **البنوك الاسلامية**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006معية، لبنان، **1972**.

34) القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

35) غنيم أحمد محمد، **إدارة البنوك**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ،الطبعة الأولى ، 2008

36) الموسوي ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، مصر، بدون سنة نشر .

37) الهندي منير إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية–مدخل اتخاذ القرارات–**، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثالثة، 2003.

38) هاشم اسماعيل محمد ، **مذكرات في النقود والبنوك**، الدار الجا

ب/ باللغة الاجنبية:

1. Howells Peter and Brain Keith, **financial markets and Institution**, 3th ed, prentice Hall, 2000.
2. M dubernet, **gestion actif –pasif et tarification des services bancaire**,economica , paris, 1997.
3. Hervé Alexandre , **banque et intermédiation financière** , économico , Paris , 2012 .
4. Sylvie de coussergues ,**Gestion de la banque du diagnostique**, édition dunod , Paris , 5éme Edition , 2007.
5. Sylvie coussergues, **gestion de la banque**,dunod, 2 emeedition, paris, 1996 .

2/ الرسائل والمقالات العلمية:

1- بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة–دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد–** ، من المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

2- باسل جبر حسن أبو زعيتر، **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**،مذكرةلنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2006.

3- إيمان خلفلاوي ، **التشخيص المالي: حالة البنك الخارجي الجزائري** ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2011/2010.

4- سيرين سميح أبو رحمة، **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، رسالة تخرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

5- كريمة بوسنة ، **البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة حالة البنوك الفرنسية** ، رسالة ماجستير ، قسم علوم مالية ونقود ، جامعة تلمسان ، 2011

3/ المجلات العلمية:

1- Revue :BADR info, N=°2 ,1er trimestre, 1999.
2- Rachid ben aissa, faroukbouyacoub,**Nouvellesconventions,Revue de la badr info**, N=°2,banque de la badr, Algérie, 2002.

4/ مواقع الانترنيت:

1- http :icfpedia.com /arab/wpcontent/uploads/2010/03/.
2- www.badr-bank.net,04.2015

الملاحق

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique Université 8 mai 45 Guelma		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة 8 ماي 45 قالمة
Faculté des sciences économiques et sciences de gestion Département des sciences de gestion		كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير
Réf :.....D.S.G / F.S.E.S.G / UG /..... Guelma le :.....		الرقم:.....ك.ق.ع.ت/ك.ع.إ.ع.ت/ج ق/ ..../20.. قالمة في: .....

إلى السيد: مديرية الفلاحة والتنمية
الريفية بوشقوف

الموضـــوع : ف / ي إجراء زيارة ميدانية

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسيـــر نشهـــد بـــأن :

الطالب(ة): ...بلقيدوم سورية.....

الطالب(ة): ...بوسعدي الوحيدة.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسيـر سنـة (أولى)/(ثانيـة) ماستـر ميـدان : (علوم التسيير)/(علوم ماليـة)

تخصص : ...مالية ومؤسسات.....في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة بمؤسستكـم

موضوع الزيـارة:..مؤشرات السيولة ودورها في تقييم وضعية البنوك...

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

و لكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

إمضاء رئيس قسم علوم التسيير
مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج
والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
عبد السلام كلايبية

تأشيرة المؤسســـة المستقبلـــة
مدير الوكالة
ش. جلج

الملحق رقم: 01

BILAN 2012

BILAN AU 31/12/2012

ORDRE	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	191 811 805 952,62	142 621 905 710,74
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	0.00	0.00
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	142 278 240 798,44	120 466 384 722,98
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITITIONS FINANCIERES	188 742 666 675,20	248 344 582 071,17
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	415 708 167 586,71	367 435 183 067,75
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 042 599 652,05	10 529 992 254,93
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 730 220 623,82	3 919 425 729,09
8	INPOTS DIFFERES - ACTIF	1 438 412 876,48	1 226 908 622,47
9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	5 076 319 045,67	4 746 008 234,69
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 264 190 767,30	8 550 823 886,74
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0,00	0,00
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 178 710 372,53	13 171 967 022,11
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	22 251 259,86	11 636 391,85
15	ECART D'AQUISITION	0,00	0,00
TOTAL DE L'ACTIF		**984 562 631 919,27**	**921 343 259 826,37**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2012**	**31/12/2011**
1	BANQUE CENTRALE	00,0	0,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	27 650 351 234,32	19 185 206 889,44

الملحق رقم : 02

3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	838 618 941 812,52	788 104 122 138,28
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	13 057 057 523,71	13 964 260 240,10
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	558 266 220,45	401 503 437,76
7	ANTRE PASSIFS	6 704 905 620,37	7 153 565 196,70
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 683 770 888,69	11 127 352 692,81
9	PROVISIONS POUR RIQUES ET CHAEGES	9 614 830 001,32	8 851 037 608,71
10	10SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT- ANTRES SUBVANTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	12 682 566 854,99	10 112 642 134,83
12	DETTES SUBORDONNEES	14 935 432 234,59	16 434 816 742,09
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00	0,00
15	RESEVRES	2 446 435 921,90	1 274 306 291,98
16	ECART D'EVOLUTION	1 676 333 204,93	1 185 009 998,65
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	-609 541 902,57	-8 950 659 5152,9
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 638 160 834,93	10 122 789 142,51
	TOTAL DE PASSIF	**984 562 631 919,27**	**921 343 259 826,37**

Conformément aux dispositions de l'article 25 de la loi n° 07-11 du 25/11/2007 portant Système Comptable Financier, nous présentons ci-après les états financiers réglementaires.

Présentation Chiffres Clés :

BILAN 2013

BILAN AU 31/12/2013			
ORDRE	**ACTIF**	**31/12/2013**	**31/12/2012**
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	209 870 707 194,49	192 811 805 952,62
2	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE	0.00	0.00

الملحق رقم 03:

	TRANSACTION		
3	ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	112 438 272 765,21	142 278 240 798,44
4	PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITTTIONS FINANCIERES	247 307 264 168,89	188 742 666 675,20
5	PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	498 460 187 168,75	415 708 167 586,71
6	ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A L'ECHANCE	10 090 943 706,65	10 042 599 652,05
7	IMPOTS COURANT- ACTIF	4 102 979 012,21	4 730 220 623,82
8	INPOTS DIFFERES - ACTIF	1 266 265 715,35	1 438 412 876,48
9	AUTRES ACTIFS	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTE DE REGULARISATION	11 665 220 799,40	5 076 319 045,67
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITEES ASSOCIEES	10 887 805 635,19	10 264 190 767,30
12	IMMEUBLE DE PLACEMENT	0,00	0,00
13	IMMOBILISATION COPORELLES	14 487 736 934,55	14 178 710 372,53
14	IMMOBILISATION INCOPORELLES	9 044 352,53	22 251 259,84
15	ECART D'AQUISITION	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,27**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2013**	**31/12/2012**
1	BANQUE CENTRALE	00,0	0,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	33 057 905 120,18	27 650 351 234,32
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	973 371 766 600,60	838 618 941 812,52
4	DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	1 088 148 638,17	2 568 787 716,08
5	IMPOTS COURANTS-PASSIF	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPOTS DIFFERES-PASSIF	1 088 048 638,17	2 568 787 716,08
7	ANTRE PASSIFS	3 516 886 388,83	6 704 905 620
8	COMPTES DE REGULARISATION	7 358 640 150,49	7 683 770 888,69
9	PROVISIONS POUR RIQUES ET CHAEGES	9 967 481 742,06	9 614 830 001,32
10	10SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT- ANTRES SUBVANTIONS	0,00	0,00

	D'INVESTISSEMENTS		
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	13 230 150 019,33	12 682 566 854,99
12	DETTES SUBORDONNEES	13 421 016 397,40	14 935 432 234,59
13	CAPITAL	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00	0,00
15	RESEVRES	5 475 054 854,26	2 446 435 921,90
16	ECART D'EVOLUTION	1 283 604 731,53	1 676 333 204,93
17	ECART DE REEVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT A NOUVEAU (+/-)	311 138 906,78	-609 541 902,57
19	RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5 155 134 651,27	5 638 160 834,94
	TOTAL DE PASSIF	**1 121 447 078 237,64**	**984 562 631 919,28**

C. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS DU4eme TRIMESTRE 2013
CONSOLIDATION DES TCR DE L'A.L.E DE [redacted]

U:DA

TCR	Réalisations au 31.12.2013(a)	Objectif annuel 2014 (b)	Réalisations au 31 mars 2014 ©	Taux de réalisation (c/b)	Ecart (c-a)	
					En valeur	En %
1. Produits d'exploitation bancaire	37 944 042	47 562 752	12 481 603	26%	-25 462 439	-67%
2. Charges d'exploitation bancaire	14 176 906	14 474 513	3 702 802	26%	-10 474 104	-74%
3. Produit net bancaire	**23 791 694**	**33 188 239**	**8 778 801**	**26%**	**-15 012 893**	**-63%**
4. Autres produit (+)	0	0	1 943	#DIV/0!	1 943	#DIV/0!
5. Charges de fonctionnement des ALE(-)	34 238 589	31 158 707	7 850 511	25%	-26 388 078	-77%
7. Résultat brut d'exploitation	**10 446 995**	**2 029 531**	**930 233**	**46%**	**-9 516 762**	**-91%**
8. Reprises de provisions (+)	25 831 766	12 250 000	0	0%	-25 831 766	-100%
9. Dotations aux provisions (-)	7 178 741	3 950 000	0	0%	-7 178 741	-100%
10. Résultat d'exploitation	**29 100 019**	**-6 270 469**	**930 233**	**-15%**	**-28 169 786**	**-97%**

LE DIRECTEUR

[redacted]

04 : الملحق رقم

C. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS DU2eme TRIMESTRE 2014
CONSOLIDATION DES TCR DE L'A.L.E DE [redacted]

U:DA

TCR	Réalisations au 31.12.2013(a)	Objectif annuel 2014 (b)	Réalisations au 30 juin 2014 ©	Taux de réalisation (c/b)	Ecart (c-a) En valeur	Ecart (c-a) En %
1. Produits d'exploitation bancaire	37 944 042	47 662 752	26 357 457	55%	-11 586 585	-31%
2. Charges d'exploitation bancaire	14 176 906	14 474 513	7 534 933	52%	-6 641 973	-47%
3. Produit net bancaire	**23 791 694**	**33 188 239**	**18 822 524**	**57%**	**-4 969 170**	**-21%**
4. Autres produit (+)	0	0	47 486	0%	47 486	0%
5. Charges de fonctionnement des ALE(-)	34 238 589	31 158 707	11 790 158	38%	-22 448 431	-66%
7. Résultat brut d'exploitation	**10 446 995**	**2 029 531**	**7 079 852**	**349%**	**-3 367 143**	**-32%**
8. Reprises de provisions (+)	25 831 766	12 250 000	2 389 183	0%	-23 442 583	-91%
9. Dotations aux provisions (-)	7 178 741	3 950 000	8 770 712	0%	1 591 971	22%
10. Résultat d'exploitation	**29 100 019**	**-6 270 469**	**698 323**	**-11%**	**-28 401 696**	**-98%**

P/LE DIRECTEUR

[redacted]

الملحق رقم: 05

C. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS DU 3ème TRIMESTRE 2014
CONSOLIDATION DES TCR DE L'A.L.E DE [redacted]

U:DA

TCR 3ème Trimestre 2014	Réalisations au 31.12.2013(a)	Objectif annuel 2014 (b)	Réalisations au 30 septembre 2014 ©	Taux de réalisation (c/b)	Ecart (c-a) En valeur	Ecart (c-a) En %
1. Produits d'exploitation bancaire	37 944 042	60 000 000	45 275 574	75%	7 331 532	19%
2. Charges d'exploitation bancaire	14 176 906	18 000 000	10 813 982	60%	-3 362 924	-24%
3. Produit net bancaire	23 791 694	42 000 000	34 461 592	82%	10 669 898	45%
4. Autres produit (+)	0	60 000	52 400	87%	52 400	0%
5. Charges de fonctionnement des ALE(	34 238 589	35 000 000	20 190 622	58%	-14 047 967	-41%
7. Résultat brut d'exploitation	10 446 995	7 060 000	14 323 370	203%	3 876 375	37%
8. Reprises des provisions (+)	7 178 741	8 000 000	6 101 496	76%	-1 077 245	-15%
9. Dotations aux provisions (-)	25 831 765	12 000 000	10 782 957	90%	-15 048 808	-58%
10. Résultat d'exploitation	29 100 019	3 060 000	9 641 909	315%	38 741 928	133%

LE DIRECTEUR

[redacted]

الملحق رقم : 06

C. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS DU 4ème TRIMESTRE 2014
CONSOLIDATION DES TCR DE L'A.L.E DE [redacted]

DA

TCR 4 ème Trimestre 2014	Réalisations au 31.12.2013(a)	Objectif annuel 2014 (b)	Réalisations au 31 décembre 2014 ©	Taux de réalisation (c/b)	Ecart En valeur	(c-a) En %
1. Produits d'exploitation bancaire	37 944 042	60 000 000	60 943 570	102%	22 999 528	61%
2. Charges d'exploitation bancaire	14 176 906	18 000 000	14 670 373	82%	493 467	3%
3. Produit net bancaire	23 791 694	42 000 000	46 273 197	110%	22 481 503	94%
4. Autres produit (+)	0	60 000	1 656 005	2760%	1 656 005	0%
5. Charges de fonctionnement des ALE(-)	34 238 589	35 000 000	32 946 678	94%	-1 291 911	-4%
7. Résultat brut d'exploitation	10 446 995	7 060 000	14 982 524	212%	4 535 529	43%
8. Reprises des provisions (+)	7 178 741	8 000 000	6 977 076	87%	-201 665	-3%
9. Dotations aux provisions (-)	25 831 765	12 000 000	17 099 962	142%	-8 731 803	-34%
10. Résultat d'exploitation	-29 124 477	3 060 000	4 859 638	159%	-24 264 839	83%

NB les charges paie mois de décembre, plus charges du 13ème mois sont incorporé aux charges de fonctionnement..
reçu le 05 janvier 2015.

LE DIRECTEUR

[redacted]

الملحق رقم : 07

C. TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS DU 1er TRIMESTRE 2015
CONSOLIDATION DES TCR DE L'A.L.E DE [redacted]

DA

TCR	Réalisations au	Objectif annuel 2015	Réalisations au	Taux de réalisation	Ecart	(c-a)
1er Trimestre 2015	31.12.2014(a)	(b)	31 mars 2015 ©	(c/b)	En valeur	En %
1. Produits d'exploitation bancaire	62 599 575	68 959 250	17 302 154	25%	-45 297 421	-72%
2. Charges d'exploitation bancaire	14 670 373	15 066 597	3 625 786	24%	-11 044 587	-75%
3. Produit net bancaire	47 929 202	53 892 653	13 676 368	25%	-34 252 834	-71%
4. Autres produit (+)						
5. Charges de fonctionnement des ALE(-)	32 946 678	19 296 928	5 681 640	29%	-27 265 038	-83%
7. Résultat brut d'exploitation	14 982 524	34 595 725	7 994 728	23%	-6 987 796	-47%
8. Reprises des provisions (+)	6 977 076	8 000 000	984 585	12%	-5 992 491	-86%
9. Dotations aux provisions (-)	17 099 962	12 000 000	3 438 439	29%	-13 661 523	-80%
10. Résultat d'exploitation	4 859 638	30 595 725	5 540 874	18%	681 236	18%

LE DIRECTEUR
[redacted]

الملحق رقم : 08

الملخص:

يعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والكتاب في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهما، بعدهما الهدفين الأساسيين لكل مصرف فضلا عن ذلك هدف الأمان.

وتتلخص فكرة البحث بتقويم ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باستخدام مؤشرات السيولة والمتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع)، ومؤشرات الربحية لبيان تأثرها بنسب السيولة والتي هي (معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الودائع). وإن من أهم ما تم استنتاجه في هذه الدراسة هو أن هناك تأثير طردي قوي بين نسبتي السيولة المتمثلتين في(نسبة السيولة النقدية، ونسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع) على كل من مؤشري الربحية، أما نسبة الرصيد النقدي فلها تأثير عكسي على مؤشري الربحية.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، السيولة البنكية، الربحية البنكية.

Résumé :

L'objet de liquidité et bénéfice est nombré l'un des objets qui sont avoir une grande application par les chercheurs et les écrivains pour trouver la nature du relation et comment réaliser l'équilibre entre les deux, parce qu'ils sont les deux objectifs essentiels dans tous les banques avec l'objectif de la sécurité.

Et l'idée de l'étude est l'évaluation du bénéfice de la banque d'agriculture et de développement rural, avec l'utilisation des pointeurs de la liquidité qui sont (la ratio de provision monétaire, ratio de liquidité légal, et la ratio du consignations liquides au total consignations), et pointeurs des bénéfice, pour relever leur émotion par les pointeurs des liquidité et qui sont (la moyenne de rendement sur le droit de possessif, et la moyenne de rendement sur les consignation).

Et l'essentiel qu'ont peu inférer dans cette étude, qu'il y a une effet positif fort entre les deux pointeurs de liquidité qui sont (la ratio de liquidité légal, et la ratio du consignations liquide au total consignations), sur les deux pointeurs des bénéfice, mais la ratio de provision monétaire a une effet négatif sur les pointeurs de bénéfice.

Les mots clés :

Les Banques Commerciales, La Liquidité Bancaire, Bénéfice Bancaire.